كتاب الأربعين

(وهو ثاني الأربعينيات في الحديث النبوي)

تأليف

الإمام الحافظ أبي الحسن محمد بن أسلم الطوسي

المتوفى سنة ٢٤٢ هـ

تحقيق وتعليق

مشعل بن باني الجبرة المطيري

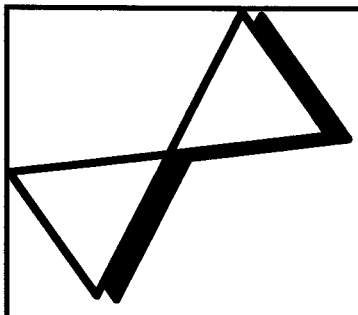

- مقدمة التحقيق.
- ترجمة المصنِّف.
١ ـ اسمه ونسبه ومولده.
٢ ـ رحلاته العلميّة وشيوخه.
٣ ـ تلاميذه والآخذون عنه.
٤ ـ مذهبه في الاعتقاد.
٥ ـ زهده وعبادته.
٦ ـ ثناء العلماء عليه.
٧ ـ آثاره العلميّة.
٨ ـ وفاته.
- نسخ كتاب الأربعين ووصف النسخة المعتمدة في التحقيق.
- إثبات نسبة الكتاب إلى المصنِّف.
- عملي في تحقيق الكتاب.

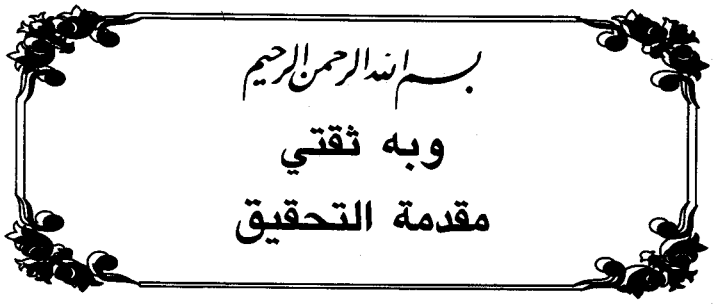

الحمدُ للّه تعالى على جَزيل الفَضْل والعَطَاء، والشكر له سبحانه على ما أَسْدى به من النَّعْماء، والصلاة والسلام على صَفْوة الرسل وخاتم الأنبياء، وعلى آله وصَحْبه ومَن تبعه بإِحسانٍ إلى يوم الجَزاء.

أما بعدُ

فإنّ طرائقَ أهل العلم في باب التصنيف تنوَّعت، ومشاربَهم في هذا المضمار الشريف قد اختلفت، ومن تلك الأنواع التي اشتدَّ وَلع غير واحد من أهل الحديث بها قديماً وحديثاً كتب الأربعينيات التي قصدوا منها جمع أربعين حديثاً والحامل لهم على هذا الصنيع حديث:

«من حفظ على أمتي أربعين حديثاً من أمر دينها بعثه الله تعالى يوم القيامة في زمرة الفقهاء والعلماء».

وهو يُروى من وجوهٍ متعدِّدةٍ، وطُرُقٍ مختلفةٍ لا يثبت في الباب منها شيءٌ[1].

---

(١) انظر: «العلل المتناهية» (١/١١١ ـ ١٢١) وتَعْليقي على «أربعي الطوسي» (رقم: ٤٢) و«أربعي الثقفي» (ص١٥٥).
وجمع غيرُ واحدٍ طرقَه ورواياته في جزء مفرد.

قال ابن الجوزي في «العلل المتناهية» (١/١٢١ ـ ١٢٢) بعد أن ذكر طرقَه وعللَه:

«وقد بنى على هذا الحديث الذي بيَّنا علَلَه جماعةٌ من العلماء فصنَّف كلٌّ منهم أربعين حديثاً منهم من ذكر فيها الأصول، ومنهم من قصر على الفروع، ومنهم من أورد فيها الرقائق، ومنهم من جمع بين الكلِّ.

فأوَّلُهم أبو عبدالرحمٰن عبدالله بن المبارك المروزي، وبعده أبو عبدالله محمد بن أسلم الطوسي، وأحمد بن حرب الزاهد، وأبو محمد الحسن بن سفيان النسوي[1]، وأبو بكر محمد بن أبي علي، ومحمد بن عبدالله الجوزقي، والحاكم أبو عبدالله النيسابوري، ومحمد بن الحسين السلمي، وأبو نعيم أحمد بن عبدالله الأصفهاني، وإسماعيل بن عبدالرحمٰن الصابوني، وأبو إسماعيل عبدالله بن محمد الأنصاري، وأبو القاسم القشيري، وخَلْقٌ كثيرٌ وأكثرهم لا يعرف علل الحديث فإنَّا قد ذكرنا عن الدارقطني أنه قال: لا يثبت منها شيءٌ، ومنهم من تسامح بعد العلم لحث على خير».

وإنَّ من أوائل هذه الأربعينيات «كتاب الأربعين» للإمام الحافظ الزاهد أبي الحسن محمد بن أَسْلَم الطُوْسيِّ ـ رحمه الله ـ المتوفى سنة ٢٣٢هـ، فإنه يُعَدُّ ثاني الكتب المصنَّفة في جمع الأربعين وقد وفَّقني الله لتحقيقه والتعليق عليه وقبل دَفْعه للطبع رأيت أن أَضُمَّ إليه «كتاب الأربعين» للإمام الحافظ القاسم بن الفَضْل الثَّقَفِيِّ الأَصْبَهانيِّ ـ رحمه الله ـ المتوفى سنة ٤٨٩هـ لتحصل الفائدة من الكتابين.

---

(١) طُبع «كتاب الأربعين» له بتحقيق أخينا الشيخ محمد بن ناصر العَجْمي ـ حفظه الله ـ في دار البشائر البيروتية سنة ١٤١٤هـ.

واللّهَ أسألُ أن يرزقني غُنْمَهما، ويتجاوز بفضله عن غُرمهما إنه ربِّي جوادٌ بَرٌّ كريمٌ وهو حَسْبي ونعم الوكيل.

وكتبه حامداً مصلّياً مسلّماً

ابو عبدالله مشعل بن باني الجِبْرين المطيري

في صبيحة يوم الخميس ١٤١٩/١١/١٦هـ

الموافق ١٩٩٩/٣/٤م

الفردوس ـ حرسها الله تعالى ـ الكويت

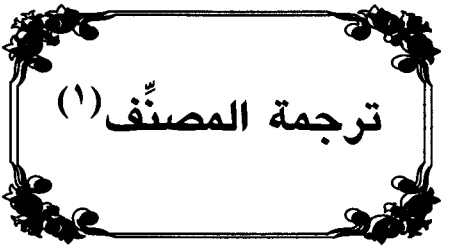

ترجمة المصنِّف[1]

● اسمه ونسبه ومولده

هو الإمامُ الحافظُ الفاضلُ العابدُ الزاهدُ الثقةُ أبو الحَسَنِ مُحَمَّدُ بن أَسْلَم بن سالم بن يزيد الكِنْديُّ مولاهم الخراسانيُّ الطُّوْسيُّ.

والطُّوْسيُّ نسبةً «إلى بلدة بخراسان يقال لها: طُوْس وهي محتوية

---

(١) له ترجمة في المصادر التالية:
١ ـ «الجرح والتعديل» (٢٠١/٧) لابن أبي حاتم.
٢ ـ «الثقات» (٩٧/٩) لابن حبان.
٣ ـ «الإرشاد إلى معرفة علماء الحديث» (٨٣١/٣) للخليلي.
٤ ـ «حلية الأولياء» (٢٣٨/٩) لأبي نعيم الأصبهاني.
٥ ـ «تاريخ الإسلام» (٤٠٨/١٨ ـ وفيات: ٢٤١ ـ ٢٥٠) للذهبي.
٦ ـ «سير أعلام النبلاء» (١٩٥/١٢) له.
٧ ـ «تذكرة الحفاظ» (٥٣٢/٢) له.
٨ ـ «دول الإسلام» (١٤٧/١) له.
٩ ـ «العبر» (٤٣٧/١) له.
١٠ ـ «البداية والنهاية» (٣٤٤/١٠) لابن كثير.
١١ ـ «الوافي بالوفيات» (٢٠٤/٢) للصفدي.
١٢ ـ «طبقات علماء الحديث» (٢١٢/٢) لابن عبدالهادي.
١٣ ـ «مرآة الجنان» (١٣٥/٢) لليافعي.
١٤ ـ «النجوم الزاهرة» (٣٠٨/٢) لابن تغري بردي.
١٥ ـ «طبقات الحفاظ» (ص٢٣٣) للسيوطي.
١٦ ـ «شذرات الذهب» (١٠٠/٢) لابن العماد.

على بلدتين يقال لأحدهما: الطَابَران وللأخرى: نوقان، ولهما أكثر من ألف قرية وكان فتحها في خلافة عثمان بن عفان على يد عبدالله بن عامر بن كريز في سنة تسع وعشرين من الهجرة، خرج منها جماعة من العلماء والمحدِّثين قديماً وحديثاً»[1].

قلتُ: منهم هذا الإمامُ الجليلُ ـ رحمه الله ـ.

وأما مولدُهُ ـ رحمه الله ـ فلم أرَ أحداً ممن ترجم له ذكر تحديدَ يوم مولده وإنما قال الحافظُ الذهبيُّ:

«مولده في حدود الثمانين ومئة»[2].

● رحلاته العلمية وشيوخه

رحلَ الإمام أبو الحسن الطوسيُّ ـ رحمه الله ـ إلى بلادٍ عديدةٍ وأقطارٍ بعيدةٍ كما هي عادة الأئمَّةِ قبلَه إذ «المقصود في الرحلة أمران:

أحدهما: تحصيل عُلُوِّ الإسناد وقِدَمِ السماع.

والثاني: لقاء الحفَّاظ، والمذاكرة لهم، والاستفادة عنهم»[3].

فرحل ـ رحمه الله ـ إلى العراق وكانت في ذاك الوقت مقصدَ الطالبين ومنتهى الراغبين، ومكة وغيرها من بقاع الإسلام ومواطن الأئمة الأعلام، وقد كان للإمام الحافظ أبي الحسن حظٌّ وافرٌ من لقاء الشيوخ والرواية عنهم، ولقد وقفتُ من خلال البحث ومصادر ترجمته على جُمْلةٍ منهم وأنا أذكر هنا أكابرَ شيوخه الذين لقيهم وروى عنهم واستفاد منهم، ومن روى عنه في «كتاب الأربعين» وضعت رقم الحديث بين معكوفين أمامه:

---

(١) «الأنساب» (٩/٩٥).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (١٢/١٩٥).

(٣) «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» (٢/٢٢٣).

١ ـ الإمام الحافظ جعفر بن عون القرشي المخزومي أبو عون الكوفي المتوفى سنة ٢٠٧هـ.

له ترجمة في «تهذيب الكمال» (٥/٧٠)، «السير» (٩/٤٣٩).

٢ ـ الإمام الحافظ الثقة حجاج بن منهال الأنماطي أبو محمد السلمي المتوفى سنة ٢١٧هـ [رقم: ٤، ١٠، ١١، ١٧، ٢٨، ٣٠، ٣٤].

له ترجمة في «تهذيب الكمال» (٥/٤٥٧)، «السير» (١٠/٣٥٢).

٣ ـ الإمام الحافظ الفقيه الثقة حسين بن الوليد النيسابوري المتوفى سنة ٢٠٢هـ، وقيل: سنة ٢٠٣هـ.

له ترجمة في «تهذيب الكمال» (٦/٤٩٥)، «السير» (٩/٥٢٠).

٤ ـ الإمام الحافظ خلاَّد بن يحيى السُّلمي أبو محمد الكوفي.

له ترجمة في «تهذيب الكمال» (٨/٣٥٩)، «السير» (١٠/١٦٤).

٥ ـ الإمام المكثر الثقة رَوْح بن عُبَادة أبو محمد البصري المتوفى سنة ٢٠٥هـ.

له ترجمة في «تهذيب الكمال» (٩/٢٣٨)، «السير» (٩/٤٠٢).

٦ ـ الإمام الحافظ الثقة الثبت أبو بكر عبدالله بن الزبير الحميدي صاحب المسند المتوفى سنة ٢١٩هـ.

له ترجمة في «تهذيب الكمال» (١٤/٥١٢)، «السير» (١٠/٦١٦).

٧ ـ الإمام الحافظ الثقة عبدالله بن يزيد أبو عبدالرحمٰن المقرىء المتوفى سنة ٢١٢هـ، وقيل: ٢١٣هـ [رقم: ١، ٢٢].

له ترجمة في «تهذيب الكمال» (١٦/٣٢٠)، «السير» (١٠/١٦٦).

٨ ـ الإمام الحافظ الثقة عبيدالله بن موسى العَبْسِيُّ أبو محمد الكوفي المتوفى سنة ٢١٣هـ [رقم: ٧، ١٢، ١٤، ١٥، ١٨، ٢١، ٣١، ٣٣، ٣٦، ٣٨، ٤١].

له ترجمة في «تهذيب الكمال» (١٦٤/١٩)، «السير» (٥٥٣/٩).

٩ ـ الإمام الحافظ العلاء بن عبدالجبار العطار أبو الحسن البصري المتوفى سنة ٢١٢هـ.

له ترجمة في «تهذيب الكمال» (٥١٧/٢٢)، «السير» (٤٠٢/١١).

١٠ ـ الإمام الحافظ المكثر الثقة الثبت أبو نُعيم الفضل بن دُكين المُلائي المتوفى سنة ٢١٩هـ [رقم: ٥، ٨، ١٣، ٢٠، ٣٣، ٣٧].

له ترجمة في «تهذيب الكمال» (١٩٧/٢٣)، «السير» (١٤٢/١٠).

١١ ـ الإمام الحافظ الصدوق قَبيصة بن عُقْبَة أبو عامر الكوفي المتوفى سنة ٢١٥هـ [رقم: ٩، ١٢، ٢٧، ٣٧، ٣٩].

له ترجمة في «تهذيب الكمال» (٤٨١/٢٣)، «السير» (١٣٠/١٠).

١٢ ـ الإمام الحافظ الصدوق مُحاضِر بن المُوَرِّع أبو المُوَرِّع الكوفي المتوفى سنة ٢٠٦هـ [رقم: ٦].

له ترجمة في «تهذيب الكمال» (٢٥٨/٢٧).

١٣ ـ الإمام الحافظ محمد بن عبيد الطَّنَافِسيُّ أبو عبدالله الكوفي المتوفى سنة ٢٠٣هـ، وقيل غير ذلك [رقم: ٢٤، ٣٢، ٤٠].

له ترجمة في «تهذيب الكمال» (٥٤/٢٦)، «السير» (٤٣٦/٩).

١٤ ـ الإمام الحافظ محمد بن كثير العبدي أبو عبدالله البصري المتوفى سنة ٢٢٣هـ.

له ترجمة في «تهذيب الكمال» (٣٣٤/٢٦)، «السير» (٣١٤/١٠).

١٥ ـ الإمام الحافظ المكثر الثقة مسلم بن إبراهيم الفراهيدي أبو عمرو البصري المتوفى سنة ٢٢٢هـ.

له ترجمة في «تهذيب الكمال» (٤٨٧/٢٧)، «السير» (٣١٤/١٠).

١٦ ـ الإمام الحافظ الثقة الثبت النضر بن شُمَيْل أبو الحسن البصري المتوفى سنة ٢٠٣هـ، وقيل: ٢٠٤هـ [رقم: ١٩].

له ترجمة في «تهذيب الكمال» (٣٧٩/٢٩)، «السير» (٣٢٨/٩).

١٧ ـ الإمام الحافظ الثقة وهب بن جرير الأزدي أبو العباس البصري المتوفى سنة ٢٠٦هـ.

له ترجمة في «تهذيب الكمال» (١٢١/٣١)، «السير» (٤٤٢/٩).

١٨ ـ الإمام الحافظ الثقة أبو زكريا يحيى بن أبي بُكَيرْ المتوفى سنة ٢٠٨هـ، وقيل: ٢٠٩هـ.

له ترجمة في «تهذيب الكمال» (٢٤٥/٣١)، «السير» (٤٩٧/٩).

١٩ ـ الإمام الحافظ الثقة الثبت يحيى بن يحيى بن بَكْر أبو زكريا النيسابوري المتوفى سنة ٢٢٦هـ [رقم: ٢٩].

له ترجمة في «تهذيب الكمال» (٣١/٣٢)، «السير» (٥١٢/١٠).

٢٠ ـ الإمام الحافظ الثقة الثبت يزيد بن هارون أبو خالد الواسطي المتوفى سنة ٢٠٦هـ [رقم: ٣، ٢٣].

له ترجمة في «تهذيب الكمال» (٢٦١/٣٢)، «السير» (٣٥٨/٩).

٢١ ـ الإمام الحافظ الثقة يَعْلى بن عبيد أبو يوسف الطَّنَافسي الكوفي المتوفى سنة ٢٠٩هـ [رقم: ٢، ١٦، ٢٥، ٢٦، ٣٣، ٣٥].

له ترجمة في «تهذيب الكمال» (٣٨٩/٣٢)، «السير» (٤٧٦/٩).

ويروي ـ رحمه الله ـ عن شيوخ آخرين وإنما اقتصرتُ على هؤلاء الأئمة الأعلام لعلُوِّ منزلتهم ورفعة مكانتهم.

● تلاميذه والآخذون عنه

لما بلغَ الإمام ابو الحسن الطوسيُّ ـ رحمه الله ـ في العلم المكانة العالية والمنزلة الرفيعة وفد عليه الطلابُ من شتى البلدان والأمصار فمن هؤلاء الذين صاروا فيما بعد من الأئمة:

١ ـ إبراهيم بن أبي طالب أبو إسحاق النيسابوري المُزَكِّي المتوفى سنة **٢٩٥هـ**[١].

٢ ـ الحسن بن علي بن نصر الطوسي المتوفى سنة **٣١٢**، وقال الخليلي: مات سنة **٣٠٨هـ**[٢].

٣ ـ الحسين بن محمد القَبَّاني النيسابوري المتوفى سنة **٢٨٩**[٣].

٤ ـ زَنْجويه بن محمد اللبَّاد النيسابوري المتوفى سنة **٣١٨هـ**[٤].

٥ ـ عبدالله بن سليمان بن الأشعث الإمام الحافظ أبو بكر بن الإمام الحافظ أبي داود المتوفى سنة **٣١٦هـ**[٥].

قال الذهبي في «السير» (٢٢٢/١٣):

---

(١) له ترجمة في «السير» (٥٤٧/١٣)، «تذكرة الحفّاظ» (٦٣٨/٢)، «شذرات الذهب» (٢١٨/٢).

(٢) له ترجمة في «السير» (٢٨٧/١٤)، «التذكرة» (٧٨٧/٣)، «الشذرات» (٢٦٤/٢).

(٣) له ترجمة في «تهذيب الكمال» (٤٧٦/٦)، «السير» (٤٩٩/١٣)، «التذكرة» (٦٨٠/٢)، «الشذرات» (٣٠١/٢).

(٤) له ترجمة في «السير» (٥٢٢/١٤).

(٥) له ترجمة في «السير» (٢٢١/١٣)، «التذكرة» (٧٦٧/٢)، «الشذرات» (٢٧٣/٢).

«. . فأول شيخ سمع منه: محمد بن أسلم الطوسي، وسُرَّ أبوه بذلك لجلالة محمد بن أسلم».

٦ ـ علي بن الحسن الهلالي الخراساني الدَّاربَجِرْدي المتوفى سنة **٢٦٧هـ**[١].

٧ ـ محمد بن أحمد بن زهير الطوسي المتوفى سنة **٣١٧هـ**[٢].

٨ ـ محمد بن إسحاق بن خزيمة إمام الأئمة صاحب الصحيح وغيره المتوفى سنة **٣١١هـ**[٣].

٩ ـ محمد بن عبدالوهاب الفراء النيسابوري المتوفى سنة **٢٩٢هـ**[٤].

وغيرهم.

● مذهبه في الاعتقاد

وأما اعتقادُهُ ـ رحمه الله ـ فهو من أئمَّةِ السلف وأقوالُه ومصنفاتُه التي ذكرها العلماءُ عنه شاهدةٌ على حُسْنِ معتقدِهِ وجميلِ طريقتِهِ[٥] و«كلامُهُ في النقض على المخالفين من المرجئة والجهمية فشائعٌ ذائعٌ»[٦].

---

(١) له ترجمة في «تهذيب الكمال» (٣٧٤/٢٠)، «السير» (٥٢٦/١٢)، «التذكرة» (٥٢٩/٢).

(٢) له ترجمة في «السير» (٤٩٣/١٤)، «الشذرات» (٢٧٦/٢).

(٣) له ترجمة في «السير» (٣٦٥/١٤)، «التذكرة» (٧٢٠/٢)، «البداية والنهاية» (١٤٩/١١)، «الشذرات» (٢٦٢/٢).

(٤) له ترجمة في «تهذيب الكمال» (٢٩/٢٦)، «السير» (٦٠٦/١٢)، «التذكرة» (٥٩٩/٢)، «الشذرات» (١٦٣/٢).

(٥) انظر: «شرح أصول اعتقاد أهل السنّة والجماعة» (٣٥٢/١)، «حلية الأولياء» (٢٤٤/٩ ـ ٢٤٨)، «السير» (٢٠٢/١٢)، «العلو» (ص٢٠٨ ـ مختصرة).

(٦) «الحلية» (٢٤٤/٩)، «السير» (٢٠٢/١٢).

● زهده وعبادته

عُرِفَ عن الإمام أبي الحسن ـ رحمه الله ـ الزهدُ والورعُ وكثرةُ العبادة وقد أطبق كلُّ مَن ترجم له على أنه في هذا المقام بالمحلِّ الأسمى والمكان الأسنى حتى أنه كان في وقته يُشَبَّه بالإمام الجليل الزاهد أبي عبدالرحمٰن عبدالله بن المبارك ـ رحمه الله تعالى ـ.

قال الحاكم:

«قام محمد بن أسلم مقام وكيع، وأفضل من مقامه لزهده وورعه وتتبُّعه للأثر»[1].

وقال محمد بن رافع:

«دخلتُ على محمد بن أسلم فما شبَّهْتُهُ إلا بأصحاب رسول الله ـ ﷺ ـ»[2].

وكان تلميذُه زنجويه بن محمد إذا حدَّث عنه يقول: «حدثنا الزَّاهد الربانيُّ»[3].

وقال أبو حاتم ابن حبان:

«كان من العبَّاد الخشن المتجردين للعبادة المواظبين على إقامة السنّة ممن بذل مجهوده في استعمال السنّة ورفض الدنيا بأسرها حتى كان يعظ الناس روية دون علمه، وشهد دون نطقه»[4].

وقد بلغ به الخوف من الرياء مبلغاً عجيباً قال خادمُه محمد بن القاسم الطوسيُّ:

---

(١) «السير» (١٢/١٩٦).
(٢) «السير» (١٢/١٩٦)، «تذكرة الحفاظ» (٢/٥٣٣).
(٣) «السير» (١٢/٢٠٧).
(٤) «الثقات» (٩/٩٧).

«صَحِبتُ محمدَ بن أسلم أكثر من عشرين سنة لم أره يصلي حين أراه ركعتين من التطوع إلا يوم الجمعة. وسمعته كذا وكذا مرةً يحلف: لو قدرت أن أتطوَّع حيث لا يراني ملكاي لفعلت خوفاً من الرياء. وكان يدخل بيتاً له، ويُغلق بابه، ولم أدرِ ما يصنع حتى سمعت ابناً له صغيراً يحكي بكاءه، فنهته أمُّه فقلت لها: ما هذا؟ قالت: إن أبا الحسن يدخل هذا البيت فيقرأ ويبكي فيسمعه الصبيُّ فَيحْكيه، كان إذا أراد أن يخرج غسل وجهه، واكتحل فلا يُرى عليه أثرُ البكاء..»[1].

● ثناء العلماء عليه

وضع اللّهُ عز وجل للإمام الزاهد أبي الحسن ـ رحمه الله ـ القبولَ في الأرض فأحبَّه الناسُ وأثنى الأئمةُ الأعلامُ عليه خيراً إذ ذاع بين الناس صيتُه، وشاع في الأقطار ذكرُه الحسنُ.

قال الإمام الحافظ إسحاق بن راهويه وناهيك به جلالةً وقدراً:

«لم أسمع عالماً منذ خمسين سنة أعلم من محمد بن أسلم»[2].

وعندما ذكر حديث **«إن الله لم يكن ليجمع أمة محمد على ضلالة فإذا رأيتم الاختلاف فعليكم بالسواد الأعظم»**، سأله رجلٌ فقال: يا أبا يعقوب مَن السواد الأعظم؟

فقال: محمد بن أسلم وأصحابه ومَن تبعه»[3].

وقال الإمام أحمد بن نصر الخزاعيُّ:

---

(١) «الحلية» (٢٤٣/٩)، «الوافي بالوفيات» (٢٠٤/٢)، «السير» (٢٠٠/١٢ ـ ٢٠١).
(٢) «الحلية» (٢٣٩/٩)، «السير» (١٩٧/١٢).
(٣) «الحلية» (٢٣٨/٩ ـ ٢٣٩)، «السير» (١٩٦/١٢ ـ ١٩٧).

«اكتب إليَّ بحال محمد بن أسلم فإنه ركن من أركان الإسلام»[1].

وقال الإمامان الحافظان أبو حاتم وأبو زرعة الرازيان:

«محمد بن أسلم ثقة»[2].

وقال إمام الأئمة ابن خزيمة:

«حدثنا ربانيُّ هذه الأمة محمد بن أسلم الطوسي»[3].

وقال: «حدثنا مَن لم تَرَ عيناي مثله أبو عبدالله محمد بن أسلم»[4].

وقال أيضاً: «لم أرَ مثله ديناً وديانةً يُقارَن بأحمد وإسحاق»[5].

وقال الحافظ أبو نعيم الأصبهانيُّ:

«السليم الأسلم المذكور بالسواد الأعظم الطوسي أبو الحسن محمد بن أسلم أحواله مشتهرةٌ مشهورةٌ، وشمائله مسطَّرةٌ مذكورةٌ، كان بالآثار مقتدياً، وعن الآراء منتهياً، أُعطي بياناً وبلاغةً، وزهداً وقناعة، نقض على المخالفين ببيانه، وأقبل على تصحيح حاله وشأنه»[6].

وقال الحافظ الذهبي:

«الإمام الحافظ الرباني شيخ الإسلام»[7].

---

(١) «السير» (١٢/١٩٨).

(٢) «الجرح والتعديل» (٧/٢٠١).

(٣) «السير» (١٢/٢٠٢)، «التذكرة» (٢/٥٣٣).

(٤) «السير» (١٢/١٩٦)، «التذكرة» (٢/٥٣٣).

(٥) «الإرشاد في معرفة علماء الحديث» (٣/٨٣١).

(٦) «الحلية» (٩/٢٣٨).

(٧) «السير» (١٢/١٩٥).

وقال: «الإمام الرباني شيخ المشرق.. كان من الثقات الحفّاظ والأولياء الأبدال»[1].

وقال ابن تغري بردي:

«كان إماماً زاهداً عابداً تشبَّه بالصحابة»[2].

● آثاره العلمية

لقد ترك الإمام أبو الحسن الطوسيُّ ـ رحمه الله ـ جملةً من المصنَّفات لكن مما يبعث على الأسى أنه لم يصلنا منها إلا «كتاب الأربعين» وهي كالتالي:

١ ـ كتاب الأربعين.

وسيأتي الكلام عليه مفصَّلاً إن شاء الله تعالى.

٢ ـ كتاب الإيمان.

قال أبو نعيم:

«.. فقد صنف في الإيمان وفي الأعمال الدالة على تصديق القلب وأماراته كتاباً جامعاً كبيراً»[3].

وقال:

«وكتابه يشتمل على أكثر من جزءين مشحوناً بالآثار المسنَدة وقول الصحابة والتابعين»[4].

---

(١) «التذكرة» (٢/٥٣٢ ـ ٥٣٣).
(٢) «النجوم الزاهرة» (٢/٣٠٨).
(٣) «الحلية» (٩/٢٤٥).
(٤) «الحلية» (٩/٢٤٨).

٣ ـ الرد على الجهمية.

ذكره أبو نعيم في «الحلية» (٩/٢٤٤) ـ وساق طرفاً منه ـ والذهبيُّ في «السير» (١٢/١٩٧).

٤ ـ طرق حديث قبض العلم.

ذكره شيخُ شيوخِنا العلاَّمة محمد جعفر الكتانيُّ ـ رحمه الله ـ في «الرسالة المستطرفة» (ص١١٢).

٥ ـ المسند.

ذكره الذهبيُّ في «السير» (١٢/١٩٥) و«العبر» (١/٣٤٤) والكتاني في «الرسالة المستطرفة» (ص٦٤).

هذه أسامي تصانيفه التي ذكرها أهل العلم.

● وفاتـه

بعد هذه الحياة العلميَّة الخصبة والتي حَفَلت بتعلُّم العلم وتعليمه مع الزَّهادة والورع والعبادة.

توفي الإمامُ الحافظُ العابدُ الزاهدُ أبو الحسن محمد بن أسلم الطوسيُّ لثلاث بقين من المحرم سنة اثنتين وأربعين ومئتين بنيسابور.

وقيل: أنه توفي لخمس بقين من المحرم قال إبراهيم بن إسماعيل العنبريُّ: كنت بمصر وأنا أكتب بالليل كتب ابن وهب لخمس بقين من المحرم سنة اثنتين وأربعين، فهتف بي هاتف: يا إبراهيم مات العبد الصالح محمد بن أسلم، فتعجبت من ذلك وكتبتُه على ظهر كتابي فإذا به قد مات في تلك الساعة[1].

---

(١) وذهب الخليليُّ في «الإرشاد» (٣/٨٣١) إلى أن وفاته كانت في سنة خمس وأربعين ومائتين والصواب ما ذهب إليه جمهور مترجميه.

رَحِم اللّهُ الإمام أبا الحسن الطوسيَّ وغفر له وجمعنا وإياه في دار كرامته.

نسخ كتاب الأربعين
وَوَصْف النُّسخة المعتمدة في التحقيق

يوجد لكتاب الأربعين للإمام أبي الحسن محمد بن أسلم الطوسيِّ ـ رحمه الله ـ أربع نسخ في دور المخطوطات وهذا وصفها:

١ ـ النسخة الأولى (الظاهرية)

وهي نسخةٌ نفيسةٌ قيِّمةٌ محفوظةٌ في دار الكتب الظاهرية ضمن مجموع (رقم: ١٠١) وتقع في (١٣) ورقة في كلِّ ورقة (١٨) سطراً وهي بخطٍّ مُتْقَنٍ جميلٍ ولا غَرْوَ في ذلك إذا علمتَ أنها بخطِّ الإمام العلاَّمة الحافظ أبي محمد عبدالغني المقدسيِّ ـ رحمه الله ـ وناهيك بخطِّه جمالاً وإتقاناً مع سعة علمه وحفظه، وقد أَوْلىٰ هذه النسخة العناية فخرَّج جلَّ أحاديثها.

ثم قرأها على الحافظ أبي طاهر السِّلَفيِّ ـ رحمه الله ـ وقيَّد صورة السماع في آخر الكتاب وقُرِئت كذلك على الإمام الحافظ تقي الدِّين سليمان بن حمزة المقدسيِّ ـ رحمه الله ـ وغيرِهِ فهي على ذا نسخةٌ قيِّمةٌ نالت حظاً وافراً من العناية وتداولها الحفَّاظُ والأئمَّةُ[1].

وقد اعتمدتُها في تحقيق كتاب الأربعين.

---

(١) وقد ألحقتُ صور السماعات في آخر الكتاب لمن أراد مطالعتها.

والشكر لأخينا الكريم أبي عايض صلاح بن عايض الشلاحي - لا زال موصولاً بالخير - إذ جادَ عليَّ بهذه النسخة وآثرني على نفسه بتحقيق الكتاب فجزاه الله خيراً.

٢ ـ النسخة الثانية (شهيد علي)

وهي محفوظة في مكتبة شهيد علي بتركيا (٦/١٥٥٠)[١] وتقع في (٧) ورقات من (ق١٣٠/ب) إلى (ق١٣٧/أ).

وقد سعيتُ سعياً حثيثاً عبر الاتصالات والرسائل، ولم أتمكن من الحصول عليها وقد ذكرتُ السببَ آنفاً.

٣ ـ النسخة الثالثة (باريس)

وهي محفوظة في دار الكتب الوطنية بباريس ضمن مجموع رقم (٧٢٢) ولكن للأسف الشديد لا يوجد من هذه النسخة إلا ورقة واحدة.

٤ ـ النسخة الرابعة (العراق)

وهي نسخة نفيسة محفوظة في «دار صدام (!) للمخطوطات» (رقم: ٦/١٧٢٧٨) كتبها إسماعيل بن إبراهيم بن جماعة سنة ٨٥٦هـ عن نسخة كتبها مجد الدين عبدالله بن محمد بن محمد الطبري[٢] والظفر بها صعب المنال كما لا يخفى.

● إثبات نسبة الكتاب إلى المصنِّف ـ رحمه الله ـ

«كتاب الأربعين» ثابت النسبة إلى مصنِّفه الحافظ أبي الحسن محمد بن أَسْلَم الطوسيِّ نسبة لا يتطرق إليها شكٌّ ولا ترددٌ وذلك لعدة أمور:

---

(١) «نوادر المخطوطات في تركيا» (١/٢٣٢) لرمضان ششن وقد رجع إليها أحدُ إخواننا من المهتمين بهذا الشأن فلم يعثر على شيء ولعل تغييراً حصل في الأرقام.

(٢) «مخطوطات الحديث النبوي الشريف وعلومه في دار صدام للمخطوطات» (ص٢٨).

١ ـ الإسناد المتصل إلى المصنِّف ـ رحمه الله ـ فالكتاب يرويه ناسخُه الحافظُ أبو محمد عبدالغني المقدسيُّ عن الحافظ أبي طاهر السِّلَفيِّ عن أبي غالب محمد بن الحسن الباقلاني الكَرَجيِّ عن أبي بكر محمد بن عمر بن بكير النجار المقرىء عن أبي إسحاق إبراهيم بن محمد بن يحيى النيسابوريِّ عن أبي عبدالله محمد بن وكيع بن دوَّاس ابن الشرقي الطوسيِّ عن الإمام الحافظ أبي الحسن محمد بن أسلم الطوسيِّ ـ رحمهم الله تعالى ـ وهذه تراجمهم على عجالة:

١ ـ محمد بن وكيع بن دوّاس ابن الشرقي الطوسي.

لم أجد له ترجمةً بعد بحثٍ طويلٍ، ولا يضرُّ ذلك الكتابَ شيئاً ـ إن شاء الله ـ، فكم من كتاب وصل إلينا ولا يعرف راويه عن مصنِّفه أو لا تجد له ترجمةً وافيةً، ومع هذا لم يقدح ذلك في صحة نسبة الكتاب إلى مؤلِّفه، وعلى هذا شواهد عندي ليس هذا موضعها، و«أربعي الطوسي» مما اشتهر ذكرُها وتناقلها العلماءُ والحفَّاظُ وكانت في جملة مروياتهم ومن نظر في السماعات قطع بصحة نسبته إلى الطوسي ـ رحمه الله ـ ثم إن أبا إسحاق المُزكِّي لم ينفرد بروايته عنه بل قد رواه عنه أيضاً الإمامُ العالمُ الفقيه زاهر بن أحمد السرخسيُّ[1][2] فهذان إمامان ثقتان روياه عنه مما يدل على أن «كتاب الأربعين» معروفٌ من روايته.

قال الإمام أبو يعلى الخليليُّ في «الإرشاد» (٨٣١/٣): «وله كتاب الأربعين حدثونا عن أبي علي الطوسي عنه».

---

(١) له ترجمة في «السير» (٤٧٦/١٦).

(٢) انظر «فهرسة ابن خير الإشبيلي» (ص١٥٧)، «المجمع المؤسس» (٣٤٠/٢ و٥٧٠).

٢ ـ أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن يحيى النيسابوري[١].

وُلِدَ في سنة **٢٩٥**هـ.

سمع ابنَ خزيمة وأبا العباس الدَّغوليَّ وعبدالرحمٰن بنَ أبي حاتم وخلقاً آخرين.

روى عنه الحاكمُ، وابنُ رزقويه، وأبو بكر البَرْقانيُّ، وابنُ شاذان، وأبو نعيم الأصبهانيُّ وغيرُهُم.

قال الخطيب: «كان ثقةً ثبتاً مكثراً مواصلاً للحج».

توفي ـ رحمه الله ـ ليلة الأربعاء غرة شعبان سنة **٣٦٢**هـ.

٣ ـ أبو بكر محمد بن عمر بن بُكَير النجَّار المقرىء[٢].

وُلِدَ في سنة **٣٤٦**هـ.

سمع أبا بكر بن خلاَّد النَّصيبيَّ وأبا بحر بن كوثر البربهاريَّ وأبا إسحاق إبراهيم بن محمد المُزكِّي وأبا بكر بن مالك القطيعيَّ وخلقاً سواهم.

قرأ عليه ثابت بن بندار وأبو الخطاب بن الجراح وعبدالسيد بن عتاب وآخرون.

قال الخطيب: «كان شيخاً مستوراً ثقة من أهل القرآن».

وقال ابن الجزري: «ثقة زاهد صالح».

وقال أيضاً: «وكان ثقة نبيلاً».

---

(١) له ترجمة في «تاريخ بغداد» (٦/١٦٨ ـ ١٦٩)، «السير» (١٦/١٦٣ ـ ١٦٥)، «العبر» (٢/٣٢٧)، «البداية والنهاية» (١١/٢٧٤ ـ ٢٧٥)، «شذرات الذهب» (٣/٤٠ ـ ٤١).

(٢) له ترجمة في «تاريخ بغداد» (٣/٣٩)، «السير» (١٧/٤٧٢)، «العبر» (٣/١٧٧)، «غاية النهاية في طبقات القراء» (٢/٢١٦)، «شذرات الذهب» (٣/٢٥٠).

توفي ـ رحمه الله ـ في يوم الخميس الثالث من شهر ربيع الأول سنة ٤٣٢هـ.

٤ ـ أبو غالب محمد بن الحسن الباقلاني الكَرَجِي[١].

هو الشيخ الصالح المحدِّث أبو غالب محمد[٢] بن الحسن بن أحمد بن الحسن بن خذاداذا الباقلاني البقَّال الفامي البغدادي.

وُلِدَ سنة ٤٢١هـ.

سمع من أبي علي ابن شاذان وأبي بكر البَرْقاني وطائفةٍ.

روى عنه أبو بكر السمعانيُّ وإسماعيل بن محمد التيميُّ وابن ناصر والسِّلَفيُّ وشُهْدَةُ وخلقٌ سواهم.

توفي ـ رحمه الله ـ في شهر ربيع الأول سنة ٥٠٠هـ.

٥ ـ أبو طاهر أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد السِّلَفي[٣].

هو الإمام العلاَّمة الحافظ المعمَّر المكثر أبو طاهر أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن إبراهيم السِّلَفيُّ الأصبهانيُّ.

ولد في سنة ٤٧٥هـ.

روى عن خلقٍ كثير وجمٍّ غفير.

حدَّث عنه الحفَّاظ عبدالغني المقدسي وعبدالقادر الرُّهاوي وعلي بن المُفَضَّل المقدسي وخلقٌ كثيرٌ.

---

(١) له ترجمة في «السير» (١٩/٢٣٥)، «العبر» (٣/٣٥٦)، «شذرات الذهب» (٣/٤١٢).
والكَرَجِيُّ «هذه النسبة إلى الكَرَج، وهي بلدة من بلاد الجبل بين أصبهان وهمذان» (الأنساب: ٥/٤٦ ـ ط. العلمية).

(٢) في «الأنساب» (٥/٤٦): «أحمد» وهذا خلاف مصادر ترجمته.

(٣) له ترجمة في «السير» (٢١/٥) وفي حاشيته جلُّ مصادر ترجمته.

وصنَّفَ التصانيفَ البديعةَ الحسنةَ.

وأثنى عليه الأئمة خيراً وترجمتُه لا يحتملها هذا المقام.

٦ ـ أبو محمد عبدالغني بن عبدالواحد المقدسي[1].

هو الإمام العالِم الحافظ المُتْقِن أبو محمد عبدالغني بن عبدالواحد بن علي بن سرور بن رافع بن حسن بن جعفر المقدسيُّ الجمَّاعيليُّ ثم الدِّمشقيُّ المنشأ الصالحيُّ الحنبليُّ.

وُلِدَ في سنة ٥٤١هـ بجمَّاعيل.

رحل إلى الإسكندرية وبيت المقدس ومصر وبغداد وأصبهان وغيرها فسمع من أهلها وقد سمع قبلُ من أهل بلده دمشق.

حدَّث عن أبي الفتح ابن البَطِّيِّ وعبدالقادر الجيلانيِّ ومعمر بن الفاخر وأبي طاهر السِّلَفيِّ وأبي موسى المدينيِّ وطائفةٍ كثيرةٍ.

حدَّث عنه العالِم الفقيه موفق الدِّين ابن قدامة والحافظ الضياء وخلق غيرهم.

له مصنفاتٌ مفيدةٌ غاية في الجودة والإتقان شاهدةٌ على مبلغ علمه وسعة اطلاعه وموفور حفظه.

قال الذهبيُّ في «السير» (٢١/٤٤٣):

«الإمام العالِم الحافظ الكبير الصادق القدوة العابد الأثري المتبع عالم الحفّاظ».

---

(١) له ترجمة في «ذيل طبقات الحنابلة» (٢/٥ ـ ٣٤)، «السير» (٢١/٤٤٣)، «تذكرة الحفاظ» (٤/١٣٧٢)، «البداية والنهاية» (٣/٣٨ ـ ٣٩)، «حسن المحاضرة» (١/١٦٥)، «شذرات الذهب» (٤/٣٤٥).

وترجمته حافلةٌ لا تغني فيها هذه الكلمات وقد جمع سيرتَه العطرة تلميذُه الحافظ الضياء.

توفي ـ رحمه الله ـ في يوم الاثنين الثالث والعشرين من ربيع الأول سنة ٦٠٠هـ.

٢ ـ قال الخليليُّ في «الإرشاد» (٨٣١/٣): «وله كتاب الأربعين حدثونا عن أبي علي الطوسيِّ عنه».

وعزاه إليه الذهبيُّ في «السير» (١٩٥/١٢) وقال في «تذكرة الحفاظ» (٥٣٣/٢): «سمعت الأربعين له بعلوٍّ».

٣ ـ ذكره في جملة مروياته ابن خير الإشبيليُّ في «فهرسته» (ص١٥٧) ومحمد بن جابر الوادي آشي في «برنامجه» (ص٢٨٨) والحافظ ابن حجر في «المجمع المؤسِّس» (١٥١/١، ٥٣٧/٢) والرودانيُّ في «صلة الخلف بموصول السلف» (ص٨٥).

فهذه الأدلةُ وغيرُها تثبت صحةَ نسبة الكتاب إلى الإمام الحافظ أبي الحسن محمد بن أسلم الطوسيِّ ـ رحمه الله ـ.

*** عملي في تحقيق الكتاب.**

١ ـ قُمْتُ بنسخ المخطوط ثم مقابلة المنسوخ على المخطوط خشية وقوع الخطأ والسقط الواقع غالباً أثناء النسخ.

٢ ـ قُمْتُ بضَبْطِ النصوص وأسماء الأعلام ضَبْطاً أُراه تاماً ـ إن شاء الله ـ.

٣ ـ قُمْتُ بتخريج الأحاديث وعزوها إلى مصادرها مع الحكم على أسانيدها وفق قواعد أهل الحديث وذكرتُ أقوالَ الأئمة النُّقَّاد إن تيسَّر الوقوفَ عليها.

٤ ـ عملتُ ترجمةً للمصنِّف ـ رحمه الله ـ ثم قُمْتُ بذكر نسخ الكتاب وَوَصْفِ النسخة المعتمَدة في التحقيق وإثبات نسبة الكتاب إلى مصنِّفه وعملي في التحقيق.

٥ ـ صنعتُ فهارسَ علمية مساعدة تقرِّب الفائدة للقارىء وهي:

١ ـ فهرست الأحاديث النبوية.

٢ ـ فهرست الأعلام.

٣ ـ فهرست الموضوعات.

واللّهَ أسألُ أن يتقبله مني بقَبولٍ حسنٍ إنه جوادٌ كريمٌ وحسبي الله ونعم الوكيل.

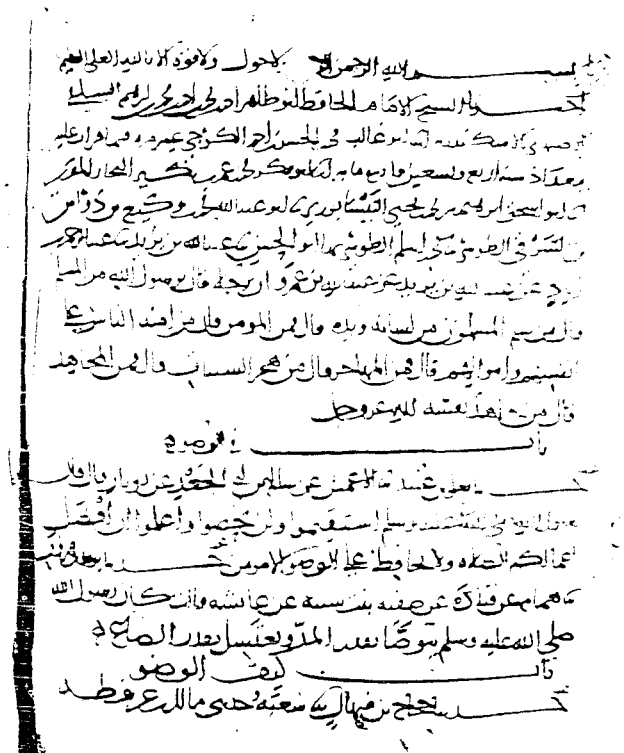

الورقة الأخيرة من النسخة المعتمَدة في التحقيق

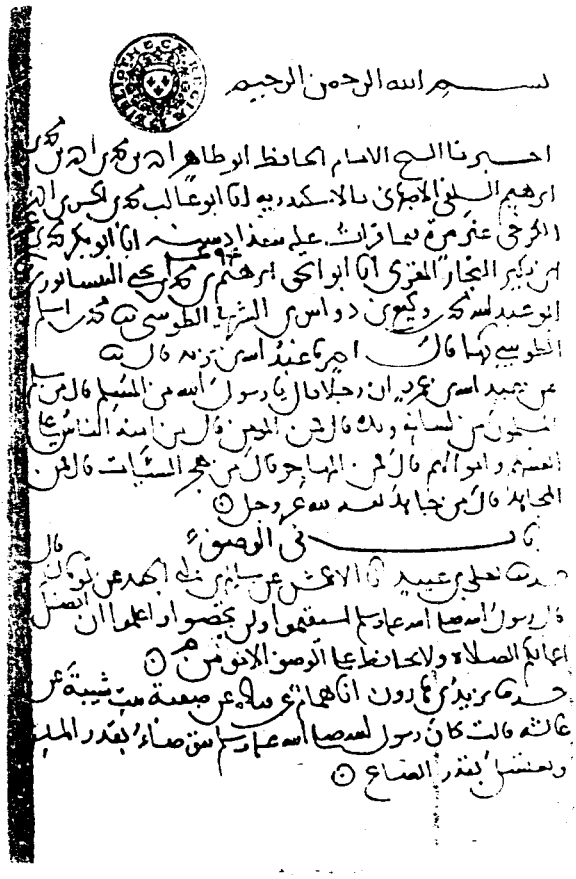

الورقة الأولى وهي الموجودة من نسخة دار الكتب الوطنية في باريس.

كِتَابُ الأَرْبعين
عن أبي الحَسَنِ مُحَمَّدِ بنِ أَسْلَم الطُّوْسِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

رِوَايَةُ أبي عَبْدِاللَّهِ مُحَمَّدِ بنِ وَكِيْعِ بنِ دوَّاسِ بنِ الشَّرْقِيِّ الطُّوْسِيِّ.

وعَنْهُ أبو إسحَاق إبْرَاهيمُ بنُ مُحَمَّدِ بنِ يَحْيى النَّيَسَابُوْرِيُّ.

أَخْبَرَنَا بِهِ الشَّيْخُ الإِمَامُ الحَافِظُ أبو طَاهِرٍ أَحْمَدُ بنُ مُحَمَّدِ بنِ أَحْمَدَ بنِ مُحَمَّدِ بنِ إبراهيمَ السِّلَفِيُّ الأَصْبَهَانِيُّ.

عن أبي غَالِبٍ مُحَمَّدِ بنِ الحَسَنِ بنِ أَحْمَدَ الكَرَجِيِّ.

عن أَبي بَكْرٍ مُحَمَّدِ بنِ عُمَرَ بنِ بُكَيْرٍ النَّجَارِ المُقْرِىء عَنْهُ.

سَمَاعٌ لِعَبْدِالغَنيِّ بنِ عَبْدِالوَاحدِ بنِ عليِّ بنِ سُرُورٍ المَقْدِسيِّ.

نَفَعَهُ اللَّهُ الكَريمُ بِهِ وَعَفَا عَنْهُ.

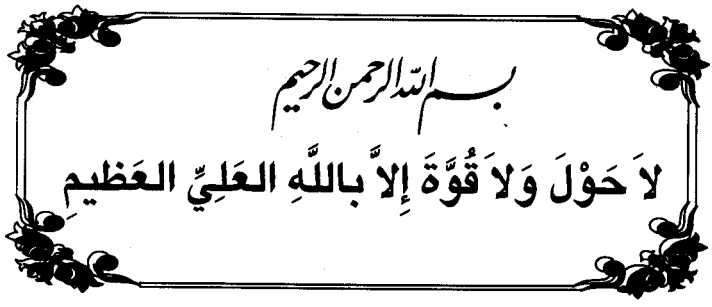

أَخْبَرَنَا الشَّيْخُ الإِمَامُ الحَافِظُ أَبو طَاهِرٍ أَحْمَدُ بنُ مُحَمَّدِ بنِ أَحْمَدَ ابنِ مُحَمَّدِ بنِ إبراهيمَ السِّلَفِيُّ الأَصْبَهَانِيُّ بالإِسْكَنْدَرِيَّةِ أَخْبَرَنَا أَبو غَالِبٍ مُحَمَّدُ بنُ الحَسَنِ بنِ أَحْمَدَ الكَرَجِيُّ غَيْرَ مَرَّةٍ فِيْمَا قَرَأْتُ عَلَيْهِ بِبَغْدَادَ سنةَ أربعٍ وتسعينَ وأربعمائةَ أَخْبَرَنَا أَبو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بنُ عُمَرَ بنِ بُكَيْرٍ النَّجَّارُ المُقْرِئُ أَخْبَرَنَا أَبو إسحاقَ إِبْرَاهيمُ بنُ مُحَمَّدِ بنِ يَحْيى النَّيْسَابُورِيُّ حَدَّثَنَا أَبو عَبْدِاللَّه مُحَمَّدُ بنُ وَكِيْعِ بنِ دَوَّاسِ ابن الشَّرْقِيِّ الطُّوْسِيُّ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ أَسْلَمَ الطُّوْسِيُّ بِهَا أَبو الحَسَنِ:

١ ـ حَدَّثَنَا عَبْدُاللَّهِ بنُ يزيدَ حَدَّثَنَا عبدالرحمٰن بن زياد عن عبدالله ابن يزيد عن عبدالله بن عمرو أَنَّ رَجُلاً قَالَ: يا رَسُولَ اللَّهِ! مَنِ المُسْلِمُ؟.

قَالَ: **«مَنْ سَلِمَ المُسْلِمونَ مِن لِسَانِهِ وَيَدِهِ»**.

قَالَ: فمن المُؤْمِنُ؟.

قَالَ: **«مَنْ أَمِنَهُ النَّاسُ على أَنْفُسِهِم وأَمْوَالِهِم»**.

قَالَ: فمن المُهَاجِرُ؟.

قَالَ: **«مَنْ هَجَرَ السَّيِّئَاتِ»**.

قَالَ: فمن المُجَاهِدُ؟.

قَالَ: «مَنْ جَاهَدَ نَفْسَهُ للَّهِ ـ عَزَّ وَجَلَّ ـ»[1].

(١) **إسنادُهُ ضعيفٌ والحديثُ صحيحٌ.**
أخرجه عبد بن حميد في «مسنده» (٣٣٦ ـ المنتخب منه) عن عبدالله بن يزيد به.
وأخرجه محمد بن نصر المروزيُّ في «تعظيم قدر الصلاة» (٦٣٤) من طريق عبدالله بن يزيد به.
وأخرجه هناد السري في «الزهد» (١١٣٣) من طريق عبدالرحمٰن بن زياد به.
وإسنادُهُ ضعيفٌ.
عبدالرحمٰن بن زياد بن أنعم الأفريقي ضعيفٌ من جهة حفظه.
لكن الحديثَ صحيحٌ فله شواهده عن أبي هريرة وفضالة بن عبيد وأنس بن مالك وأبي مالك الأشعري وواثلة بن الأسقع ـ رضي الله عنهم ـ انظر:
«الترغيب والترهيب» (٣/٣٢٩) للمنذري، «تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشاف» (٤/١٠٠ ـ ١٠٢) للزيلعي، «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (٢/٨٩ ـ ٩٠/ رقم ٥٤٩ ـ ط. المعارف) للألباني، «فتح الوهاب» (١/١٢٩ ـ ١٣٠) للغماري.
وقد أخرج البخاريُّ (١/٦٩ ـ فتح) من طريق الشعبي عن عبدالله بن عمرو قال: قال رسول الله ـ ﷺ ـ: **«المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده، والمهاجر من هجر ما نهى الله عنه»**.

٢ ـ حَدَّثَنَا يعلى بن عبيد حَدَّثَنَا الأعمش عن سالم بن أبي الجعد عن ثوبانَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ـ ﷺ ـ:

«اسْتَقيمُوا ولن تحصُوا، واعْلَمُوا أَنَّ أَفْضَلَ أَعْمالكم الصلاة، ولا يُحَافِظُ على الوضوءِ إلاَّ مُؤْمِنٌ»[1].

---

(١) **حديثٌ صحيحٌ.**
أخرجه أحمدُ (٥/٢٨٢) عن وكيع ويعلى بن عبيد به.
وأخرجه قوام السنة الأصبهانيُّ في «الترغيب والترهيب» (رقم: ٤٢) من طريق يعلى بن عبيد ومحاضِر[1] بن المورِّع به.
وأخرجه أحمدُ (٥/٢٧٦ ـ ٢٧٧) والدارميُّ (٦٦٠) ـ ومن طريقه ابنُ سيد الناس في «أجوبته» (٢/٤١ ـ ط. المغرب) ـ والروياني (٦١٤، ٦١٦، ٦١٩) ومحمدُ بن نصر في «تعظيم قدر الصلاة» (١٦٨) والحاكمُ (١/١٣٠) والبيهقيُّ (١/٨٢ و٤٥٧) و«شعب الإيمان» (٢٧١٣ ـ العلمية) والأصبهانيُّ في «الترغيب والترهيب» (٤١٩، ١٨٩٧) وابنُ عبدالبر في «التمهيد» (٢٤/٣١٨) من طُرُقٍ عن الأعمش به.
قُلْتُ: قد رواه عن الأعمش سفيان وأبو معاوية الضرير محمد بن خازم وعبدالله بن نمير ووكيع ويعلى بن عبيد وشعبة وعبدالواحد بن زياد، واختُلِف على أبي معاوية: =

---

(١) في «الترغيب والترهيب» «محاصر» وهو خطأ.

. . . . . .

= فأخرجه أحمد (٢٧٦/٥) عن أبي معاوية عن الأعمش به.
وأخرجه الأصبهانيُّ (رقم: ٤١٩) من طريق محمد بن حماد الغازي عن أبي معاوية به.
وخالفهما أبو بلال الأشعريُّ فرواه عن أبي معاوية عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر به.
أخرجه الحاكمُ (١٣٠/١) من طريق أبي بلال الأشعري به.
وقال عَقِبَهُ: «وهم فيه على أبي معاوية».
وقد توبع الأعمش.
أخرجه ابنُ ماجه (٢٧٧) والدارميُّ (٦٦٠) والروياني (٦١٤، ٦١٥) ومحمدُ بن نصر في «تعظيم قدر الصلاة» (١٧٠ و١٧١) والطبرانيُّ في «الأوسط» (ج ٨/رقم ٧٠١٥) و«الصغير» (٩٨٩) ـ ومن طريقه الخطيبُ في «تاريخ بغداد» (٢٩٣/١) ـ وابنُ عبدالبر (٣١٩/٢٤) من طريق منصور بن المعتمر به.
ومتابعٌ آخر.
أخرجه الروياني (٦١٩) ومحمدُ بن نصر في «تعظيم قدر الصلاة» (١٧٠) من طريق يزيد بن أبي زياد به.
ويزيد ضعيفٌ.
وثالثٌ أخرجه الطبرانيُّ في «الصغير» (رقم: ٨) و«مسند الشاميين» (١٣٣٥) من طريق المعافى بن عمران الطهوي الحمصي عن إسماعيل بن عياش عن عبدالعزيز بن عبيدالله عن الحكم بن عتيبة عن سالم به.
وقال عَقِبَهُ:
«لم يروه عن الحكم إلا عبدالعزيز، ولا عن عبدالعزيز إلا إسماعيل بن عياش، تفرد به المعافى بن عمران الطهوي وليس بالموصلي، والمشهور من حديث منصور والأعمش ويزيد بن أبي زياد عن سالم بن أبي الجعد».
قُلْتُ: عبدالعزيز بن عبيدالله ضعيفٌ.
قال الحاكمُ بعد إخراجه له:
«هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، ولست أعرف له علة يعلل بمثلها هذا الحديث».
وقال المنذريُّ في «الترغيب والترهيب» (٢٢١/١):
«رواه ابن ماجه بإسناد صحيح».
قُلْتُ: كذا قالا ـ رحمهما الله ـ وهو منقطعٌ بين سالم بن أبي الجعد وثوبان، وقد=

. . . . . .

= نفى سماعَه من ثوبان الأئمةُ أحمدُ وأبو حاتم والبخاريُّ[1].
قال أبو حاتم ابن حبان في «صحيحه» (٣/٣١٢ ـ الإحسان): :
«وخبر سالم بن أبي الجعد عن ثوبان خبر منقطع فلذلك تنكباه».
وقال البيهقيُّ في «شعب الإيمان» (٥/٣): «.. وحديث سالم بن أبي الجعد منقطع فإنه لم يسمع من ثوبان».
وقال البوصيريُّ في «مصباح الزجاجة» (١٢٢/١):
«هذا الحديث رجاله ثقات أثبات إلا أنه منقطع بين سالم وثوبان فإنه لم يسمع منه بلا خلاف».
وله طريقان آخران.
فأخرجه أحمدُ (٥/٢٨٢) والدارميُّ (٦٦١) ومحمدُ بن نصر (١٦٧) والطبرانيُّ (ج ٢/ رقم ١٤٤٤) و«مسند الشاميين» (رقم: ٢١٧) وابنُ حبان (١٠٣٧ ـ الإحسان) والبيهقيُّ في «شعب الإيمان» (٢٧١٥ ـ العلمية) وابنُ عبدالبر في «التمهيد» (٢٤/٣١٩) وابنُ سيد الناس في «أجوبته» (٢/٤٢) من طريق عبدالرحمٰن بن ثابت بن ثوبان عن حسان بن عطية عن أبي كبشة السلولي عن ثوبان به.
قُلْتُ: **إسنادُهُ شاميٌّ حسنٌ لا بأس به.**
وقال ابنُ كثير في «إرشاد الفقيه إلى معرفة أدلة التنبيه» (١/١٤٣): «**سنده جيد**».
وأما **الآخر** فأخرجه أحمدُ (٥/٢٨٠) من طريق حريز بن عثمان عن عبدالرحمٰن بن ميسرة عن ثوبان به.
قال العلاَّمة الألباني ـ رحمه الله ـ في «إرواء الغليل» (٢/١٣٦ ـ ١٣٧):
«وأما هذا (يعني: عبدالرحمٰن بن ميسرة) فقد وثقه العجلي، وروى عنه جماعة منهم حريز بن عثمان وقد قال أبو داود: شيوخ حريز كلهم ثقات فالإسناد صحيح إن شاء الله تعالى».
قُلْتُ: عبدالرحمٰن بن ميسرة لم يذكروا له روايةً عن ثوبان.
وفي الباب عن عبدالله بن عمرو وأبي أمامة الباهلي وسلمة بن الأكوع ـ رضي الله عنهم ـ.
١ ـ عبدالله بن عمرو.
أخرجه ابنُ ماجه (٢٧٨) وأبو بكر بن أبي شيبة في «مصنفه» (٦/١) وفي «مسنده» =

---

(١) انظر: «المراسيل» (ص ٧٦ ـ ٨٠) لابن أبي حاتم، «جامع التحصيل» (ص ١٧٩ ـ ١٨٠) للعلائي.

٣ ـ حَدَّثَنَا يزيد بن هارون حَدَّثَنَا همام عن قتادة عن صفية بنت شَيْبَةَ عن عائشةَ قَالَتْ:

«كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ـ ﷺ ـ يَتَوَضَّأُ بِقَدْرِ المُدِّ ويَغْتَسِلُ بِقَدْرِ الصَّاعِ»[1].

= ـ كما في «مصباح الزجاجة» (١/١٢٣)[1] ـ ومحمدُ بن نصر في «تعظيم قدر الصلاة» (١٦٩) والبيهقيُّ في «شعب الإيمان» (٢٧١٤ ـ العلمية) وابنُ سيد الناس في «أجوبته» (٢/٤٠) وابنُ عبدالبر (٢٤/٣١٩) من طريق ليث عن مجاهد عن عبدالله بن عمرو به.

قال البوصيريُّ في «مصباح الزجاجة» (١/١٢٣):

«وإسناده ضعيف من أجل ليث بن أبي سليم».

٢ ـ أبو أمامة الباهلي.

أخرجه ابنُ ماجه (٢٧٩) ـ ومن طريقه ابنُ سيد الناس في «أجوبته» (٢/٤٢ ـ ٤٣) ـ ومحمدُ بن نصر في «تعظيم قدر الصلاة» (١٧٤) والطبرانيُّ (ج ٨/رقم ٨١٢٤) ـ ومن طريقه المزيُّ في «تهذيب الكمال» (٣٣/٢٥٤) ـ من طريق إسحاق بن أسيد عن أبي حفص الدمشقي عن أبي أمامة به.

قال البوصيريُّ (١/١٢٣):

«هذا إسناد ضعيف لضعف تابعيه».

قال البيهقيُّ ـ كما في «تهذيب الكمال» (٣٣/٢٥٣)ـ:

«أبو حفص هذا مجهول».

٣ ـ سلمة بن الأكوع.

أخرجه الطبرانيُّ (ج ٧/رقم ٦٢٧٠) من طريق محمد بن عمر الواقدي عن موسى بن محمد بن إبراهيم عن إياس بن سلمة بن الأكوع عن أبيه به.

قال الهيثميُّ في «مجمع الزوائد» (٢/٢٥٠):

«رواه الطبراني في الكبير عن محمد بن عبادة عن أبيه ولم أجد من ترجمه».

قُلْتُ: في إسناده محمد بن عمر الواقدي لا محمد بن عبادة كما قال الهيثميُّ وهو متهمٌ.

وجُمْلَةُ القَوْلِ أنَّ الحديثَ صحيحٌ.

(١) **حديثٌ صحيحٌ.**

أخرجه أحمدُ (٦/٢٣٤ و٢٣٨ ـ ٢٣٩) عن يزيد بن هارون به. =

---

(١) ولم أجده في المطبوع منه.

. . . . . .

= وأخرجه ابنُ ماجه (٢٦٨) من طريق يزيد بن هارون به.
وأخرجه أحمدُ (١٢١/٦ و٢١٨ ـ ٢١٩ و٢٣٤ و٣٤٩) وإسحاقُ بن راهويه (٧٢٧ ـ مسند عائشة) وأبو داودَ (٩٢) والنسائيُّ (١٧٩/١ ـ ١٨٠) والحسنُ بن سفيان في «الأربعين» (رقم: ١٤) من طرق عن قتادة به.
وإسنادُهُ صحيحٌ.
وفي الباب عن أنس بن مالك وجابر بن عبدالله وسفينة مولى رسول الله ـ ﷺ ـ رضي الله عنهم.
١ ـ أنس بن مالك.
أخرجه البخاريُّ (٣٦٤/١ ـ فتح) ومسلمٌ (٢٥٨/١) من طريق مسعر عن ابن جَبْر عن أنس به.
٢ ـ جابر بن عبدالله.
أخرجه أبو داودَ (٩٣) ـ ومن طريقه البغويُّ في «شرح السنة» (٥٤/٢) ـ من طريق يزيد بن أبي زياد عن سالم بن أبي الجعد عن جابر به.
ويزيد ضعيفٌ.
وله طريقٌ آخر.
أخرجه ابن ماجه (٢٦٩) من طريق الربيع بن بدر عن أبي الزبير عن جابر به.
والربيع بن بدر المعروف بـ «عُلَيْلَة» ضعيفٌ.
٣ ـ سفينة.
أخرجه مسلمٌ (٣٢٦) والترمذيُّ (٥٦) وابنُ ماجه (٢٦٧) وأحمدُ (٢٢٢/٥) والدارميُّ (٦٩٢) وابنُ الجارود (٦٢) وغيرهم من طريق أبي ريحانة عن سفينة به.

باب
كيف الوضوء

٤ ـ حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بن مِنْهال حَدَّثَنَا شُعْبَةُ حدَّثَني مَالِكُ بنُ عُرْفُطَةَ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَخَيْرٍ يقولُ: رَأَيْتُ عَلياً أتى بكُرْسيٍّ فَقَعَدَ عَلَيْهِ في الرّحبةِ، ثُمَّ أتى بتَوْرٍ من ماءٍ فَأكْفَاه على كَفِّهِ فَغَسَلَ كَفَّيْهِ ثَلاثاً ثُمَّ تَمَضْمَضَ واسْتَنْشَقَ ثَلاثاً جَمَعَ بَيْنَ المَضْمَضَةِ والاسْتِنْشَاقِ بِكَفٍ وَاحدٍ، ثُمَّ غَسَلَ وَجْهَهُ ثَلاثاً وَذِرَاعَيْهِ ثَلاثاً ثُمَّ مَسَحَ رَأْسَهُ بِيَدِهِ ـ وَوَصَفَ شُعْبَةُ بِكَفَّيْهِ من مُقَدَّمِ رَأْسِهِ إلى مُؤَخِّرِه، قَالَ شُعْبَةُ: فلا أَدْري أَرَدَّهُمَا أَمْ لا؟ ـ، ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَيْهِ ثَلاثاً ثَلاثاً، ثُمَّ قَالَ:

«هَذا وُضُوءُ رَسُولِ اللَّهِ ـ ﷺ ـ فَمَن سَرَّهُ أَنْ يَنْظُرَ إلى وُضُوءِ رَسُولِ اللَّهِ ـ ﷺ ـ فهذا وُضُوءُ رَسُولِ اللَّهِ ـ ﷺ ـ»[1].

---

(١) حديثٌ صحيحٌ.

أخرجه أحمدُ (١/١٣٩) عن حجاج بن منهال به.

وأخرجه أحمدُ (١/١٣٩) وأبو داود الطيالسيُّ (١٦٣ ـ منحة) ـ ومن طريقه البيهقيُّ (١/٥٠ ـ ٥١) ـ وأبو داودَ (١١٣) والنسائيُّ (١/٦٨ ـ ٦٩) والبزارُ (٧٩٣ ـ البحر الزخار) وأبو يعلى (ج١/ رقم ٥٣٥) ـ مختصراً ـ من طُرُقٍ عن شعبة عن مالك بن عرفطة به.

قُلْتُ: وَهِمَ شعبةُ في اسم شيخه والصواب فيه خالد بن علقمة، وقد خطَّأهُ الإئمَّةُ.

قال أحمدُ في «العلل» (١/٢٠٧ ـ ط. تركيا): =

. . . . . .

= «أخطأ شعبة في اسم خالد بن علقمة فقال: مالك بن عرفطة».
وقال البخاريُّ في «التاريخ الكبير» (١٦٣/٣) في ترجمة خالد بن علقمة:
«وقال شعبة: مالك بن عرفطة وهو وهم».
وقال أبو داود ـ كما في «تحفة الإشراف» (٤١٧/٧)ـ:
«مالك بن عرفطة إنما هو خالد بن علقمة أخطأ فيه شعبة».
وقال أبو عيسى الترمذيُّ في «جامعه» (٦٩/١):
«وروى شعبة هذا الحديث عن خالد بن علقمة فأخطأ في اسمه واسم أبيه فقال: مالك بن عرفطة».
ثم قال: «والصحيح خالد بن علقمة».
وقال أبو عبدالرحمٰن النسائيُّ في «سننه» (٦٩/١):
«هذا خطأ والصواب خالد بن علقمة ليس مالك بن عرفطة».
وقال أبو زرعة الرازيُّ ـ كما في «العلل» (٥٦/١) ـ:
«وهم فيه شعبة إنما أراد خالد بن علقمة».
وقال الدارقطنيُّ في «العلل» (٤٩/٤):
«فأما شعبة فوهم في اسم خالد بن علقمة فسماه خالد بن عرفطة»[1].
وقال البزارُ في «البحر الزخار» (٤١/٣):
«ورواه شعبة عن مالك بن عرفطة فأخطأ في اسمه واسم أبيه وإنما هو خالد بن علقمة عن عبدخير».
وقال ابنُ حبان في «الثقات» (٢٦٠/٦):
«وقد وهم شعبة حيث قال: مالك بن عرفطة وإنما هو خالد بن علقمة».
قُلْتُ: فالصواب هو خالد بن علقمة لذا أخرجه أبو داودَ (١١١) والترمذيُّ (٤٨) والنسائيُّ (٦٨/١) وأحمدُ (١٣٥/١ و١٥٤) وابنُ الجارود (٦٨) وابنُ خزيمة (٧٦/١) والدارميُّ (٧٠٣) وابنُ حبان (١٠٥٦ ـ الإحسان) والدارقطنيُّ (٩٠/١) والبيهقيُّ (٤٧/١ و٤٨ و٥٠ و٥٨ و٥٩ و٦٨ و٧٤) والبغويُّ في «شرح السنة» (٤٣٢/١ ـ ٤٣٤) من طُرُقٍ عن خالد بن علقمة عن عبدخير به.
وإسنادُهُ صحيحٌ.

---

(١) قال محقِّق العلل الدكتور محفوظ الرحمٰن زين الله السلفيُّ ـ رحمه الله ـ: «وفي هامش النسخة (م): «**فائدة**: قول الحافظ الدارقطني: فسماه خالد بن عرفطة ليس ذلك بل سماه مالك بن عرفطة فوهم في اسمه واسم أبيه».

بابـ
في شَأن المَسحِ على الخُفَّينِ

٥ ـ حَدَّثَنَا أَبو نعيم حَدَّثَنَا سُفْيَانُ الثَّوريُّ عن أبيه عن إبراهيم التَّيْمِيِّ عن عَمْرو بن ميمون عن أبي عبدالله الجَدَلِيِّ عن خزيمة بن ثابت قَالَ:

«جَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ـ ﷺ ـ فِيكُمُ المَسْحَ على الخُفَّينِ ثلاثةَ أيام للمُسَافِرِ وَيَوْماً للمُقِيمِ، وَلَوْ مَضَى السَّائِلُ في مَسْأَلَتِهِ لَجَعَلَهَا خَمْسَةً[1]»[2].

---

(١) في مصادر التخريج: «خمساً».

(٢) **إسنادُهُ ضعيفٌ والحديثُ صحيحٌ.**
أخرجه أحمدُ (٥/٢١٤) وابنُ أبي شيبة (١/١٧٧) عن أبي نعيم الفضل بن دكين به.
وأخرجه الطبرانيُّ (ج ٤/ رقم ٣٧٤٩) وابنُ حبان (١٣٢٩ ـ الإحسان) من طريق أبي نعيم به.
وأخرجه عبدُالرزاق (ج١/ رقم ٧٩٠) ـ ومن طريقه أحمدُ (٥/٢١٥) والطبرانيُّ (ج ٤/ رقم ٣٧٤٩) والبيهقيُّ (١/٢٧٧) عن سفيان الثوري به.
وأخرجه أحمدُ (٥/٢١٤) وابنُ ماجه (٥٥٣) وابنُ المنذر في «الأوسط» (١/٤٣٨) من طريق سفيان به.
قُلْتُ: وهذا إسنادٌ ظاهرُهُ الصحة لكن أعلَّه الإمامُ البخاريُّ ـ رحمه الله ـ.
فقال الترمذيُّ في «العلل الكبير» (١/١٧٣ ـ ترتيب أبي طالب القاضي):
«سألت محمد بن إسماعيل عن هذا الحديث؟ فقال:

. . . . . .

= «لا يصح عندي حديث خزيمة بن ثابت في المسح، لأنه لا يعرف لأبي عبدالله الجدلي سماع من خزيمة بن ثابت» ونقل قولَه هذا البيهقيُّ في «السنن» (٢٧٨/١).

قال ابنُ دقيق العيد في «الإمام» ـ كما في «نصب الراية» (١٧٧/١) ـ:

«وأما قول البخاري: إنه لا يعرف لأبي عبدالله الجدلي سماع من خزيمة (في الأصل: عمر، وهو خطأ) فلعل هذا بناءً على ما حكى عنه بعضهم أنه يشترط في الاتصال أن يثبت سماع الراوي من المروي عنه ولو مرة، هذا أو معناه وقيل: إنه مذهب البخاري، وقد أطنب مسلم في الرد لهذه المقالة واكتفى بإمكان اللقاء وذكر له شواهد».

وقال ابنُ التركماني في «الجوهر النقي» (٢٧٩/١ ـ بهامش «سنن البيهقي»):

«هذا أيضاً بناء على ما حكي عن البخاري أنه يشترط سماع الراوي عمن روى عنه ولا يكتفى بإمكان اللقاء وحكى مسلم عن الجمهور خلاف هذا وأنه يُكتفى بالإمكان».

قلت: كذا قالا ـ رحمهما الله ـ وهو مذهب الإمام مسلم ـ رحمه الله ـ كما حكياه فإنه قال في «مقدمة صحيحه» (٢٩/١ ـ ٣٠):

«وهذا القول يرحمك الله في الطعن في الأسانيد قول مخترع مستحدث غير مسبوق صاحبه إليه، ولا مساعد له من أهل العلم عليه، وذلك أن القول الشائع المتفق عليه بين أهل العلم بالأخبار والروايات قديماً وحديثاً، أن كل رجل ثقة روى عن مثله حديثاً، وجائز ممكن له لقاؤه، والسماع منه، لكونهما جميعاً كانا في عصر واحد وإن لم يأت في خبر قط أنهما اجتمعا، ولا تشافها بكلام فالرواية ثابتة، والحجة بها لازمة، إلا أن يكون هناك دلالة بينة أن هذا الراوي لم يلق من روى عنه، أو لم يسمع منه شيئاً. فأما والأمر مبهم على الإمكان الذي فسرنا، فالرواية على السماع أبداً، حتى تكون الدلالة التي بينا» ا.هـ.

قلت: وهذا الذي ذكره وادَّعى عليه الإجماع وشنَّع على مخالفيه خلاف مذهب جمهور أهل الحديث فإنهم يشترطون اللقاء.

ودعوى بعض المتأخرين والعصريين أن مذهب مسلم هو مذهب الجمهور باطلة.

قال الإمام الحافظ ابن رجب الحنبلي ـ رحمه الله ـ في «شرح علل الترمذي» (٥٩٠/٢):

«وما قاله ابن المديني والبخاري هو مقتضى كلام أحمد وأبي زرعة وأبي حاتم وغيرهم من أعيان الحفاظ، بل كلامهم يدل على اشتراط ثبوت السماع كما تقدم عن الشافعي ـ رضي الله عنه ـ . . .».

ثم قال (٥٩٦/٢):

. . . . . .

= «فإذا كان هذا قول هؤلاء الأئمة الأعلام، وهم أعلم أهل زمانهم بالحديث وعلله وصحيحه وسقيمه مع موافقة البخاري وغيره، فكيف يصح لمسلم ـ رحمه الله ـ دعوى الإجماع على خلاف قولهم، بل اتفاق هؤلاء الأئمة على قولهم هذا يقتضي حكاية إجماع الحفاظ المعتد بهم على هذا القول، وأن القول بخلاف قولهم لا يعرف عن أحد من نظرائهم، ولا عمن قبلهم ممن هو في درجتهم وحفظهم، ويشهد لصحة ذلك حكاية أبي حاتم، كما سبق اتفاق أهل الحديث على أن حبيب بن أبي ثابت لم يثبت له السماع من عروة مع إدراكه له، وقد ذكرنا من قبل أن كلام الشافعي إنما يدل على مثل هذا القول لا على خلافه، وكذلك حكاية ابن عبدالبر عن العلماء، فلا يبعد حينئذ أن يقال: هذا هو قول الأئمة من المحدثين والفقهاء».

وانظر «جامع العلوم والحكم» (٤٠٨/١).

وقد اختاره جماعةٌ من الحُفَّاظ المتأخرين منهم الحافظ الذهبيُّ ـ رحمه الله ـ فإنه قال في «سير أعلام النبلاء» (٥٧٣/١٢):

«ثم إن مسلماً، لحِدَّةٍ في خُلُقه، انحرف أيضاً عن البخاري، ولم يذكر له حديثاً، ولا سمّاه في «صحيحه» بل افتتح الكتاب بالحطِّ على مَن اشترط اللُّقي لمن روى عنه بصيغة «عن» وادعى الإجماع في أن المعاصرة كافية، ولا يتوقف في ذلك على العلم بالتقائهما، ووبَّخ مَن اشترط ذلك. وإنما يقول ذلك أبو عبدالله البخاري، وشيخه علي بن المديني، وهو الأصوب والأقوى. وليس هذا موضع بسط هذه المسألة».

واختاره أيضاً الحافظ أبو عمرو ابن الصلاح في «صيانة صحيح مسلم» (ص ٢٦٨) والحافظ ابن حجر في «النكت على كتاب ابن الصلاح» (٥٩٥/٢ ـ ٥٩٨).

ولابن رُشَيْد السبتي «السنن الأبْيَن والمورد الأمْعَن في المحاكمة بين الإمامين في السند المعنعن» نصر فيه مذهب الجمهور.

وإنما أطلتُ الكلام في هذه المسألة حتى يتبين أن ما يردده جماعة من شيوخنا وإخواننا في كتبهم وتحقيقاتهم أن مذهب الجمهور على خلاف مذهب البخاري لا يصح ونسبته إلى الجمهور نسبة منكودة باطلة بيقين.

وأما هذا الحديث فقد ذكرتُ فيه قولَ البخاريِّ وخالفه تلميذُهُ أبو عيسى الترمذيُّ فقال «حسن صحيح» ثم قال في «جامعه» (١٥٨/١):

«وذُكِرَ عن يحيى بن معين أنه صحح حديث خزيمة بن ثابت في المسح».

ولعل الأقرب قول أبي عبدالله البخاري ـ رحمه الله ـ، والنقل عن يحيى بن معين ليس بصيغة الجزم عنه حتى يُنسب له القول بتصحيحه. =

. . . . . .

= لكنَّ متنَ الحديث ثابتٌ عن جماعةٍ من الصحابة.

منها ما أخرجه الإمامُ مسلمٌ (٢٧٦) من طريق القاسم بن مخيمرة عن شريح بن هانىء قال: أتيت عائشة أسألها عن المسح على الخفين فقالت: عليك بابن أبي طالب فسله فإنه كان يسافر مع رسول الله ـ ﷺ ـ، فسألناه فقال: :

«جعل رسول الله ـ ﷺ ـ ثلاثة أيام ولياليهن للمسافر، ويوماً وليلة للمقيم».

بابـ
في شأن الغسل
من الجنابة وما فيها

٦ ـ حَدَّثَنَا مُحَاضِر بن المُوَرِّع حَدَّثَنَا الأعمش عن سالم بن أبي الجعد عن كُرَيب عن ابن عباس عن ميمونة قَالَتْ:

«وَضَعْتُ لِرَسُولِ اللَّهِ ـ ﷺ ـ غُسْلاً من الجَنَابَةِ، فَصَبَّ بِشِمَالِهِ على يَمينِهِ فَغَسَلَ يَدَيْهِ ثُمَّ صَبَّ بيمينِهِ على شِمَالِهِ فَغَسَلَ فَرْجَهُ ثُمَّ ضَرَبَ بِيَدِهِ الأَرْضَ ثُمَّ تَمَضْمَضَ واسْتَنْشَقَ ثُمَّ غَسَلَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ، ثُمَّ غَسَلَ رَأْسَهُ ثُمَّ أَفَاضَ على جَسَدِهِ، ثُمَّ تَنَحَّىٰ فَغَسَلَ رِجْلَيْهِ، فَأَتَيْتُهُ بِمَنديلٍ فَلَمْ يَنْفِضْ عَنْهُ المَاءَ»[1].

❁ ❁ ❁

(١) حديثٌ صحيحٌ.
أخرجه البخاريُّ (١/٤٣١ و٤٣٩ و٤٤٢ و٤٤٣ و٤٤٦ و٤٤٧ و٤٥٥ و٤٥٧ و٤٦١) من طُرُقٍ عن الأعمش به.
وألفاظُهُ متقاربةٌ.

بابـ
في شأن المُستَحَاضَةِ وما فيها

٧ ـ حَدَّثَنَا عُبَيْدُاللَّهِ بنُ مُوسى حَدَّثَنَا سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ عن هِشَامِ بن عُرْوَةَ عن أبيه عن عَائِشَةَ أَنَّ امْرَأَةً أَتَتْ رَسُولَ اللَّهِ ـ ﷺ ـ فَقَالَتْ:

يا رَسُولَ اللَّهِ! إنِّي امْرَأَةٌ أُسْتَحاضُ فلا أَطْهُرُ أَفَأَدَعُ الصَّلاَةَ؟.

قَالَ:

«إنَّما ذَلِكَ عِرْقٌ وَلَيسَ بِحَيضَةٍ، فإذا أَقْبَلَتِ الحَيضَةُ فَدَعِي الصَّلاَةَ وإذا أَدْبَرَتْ فاغْسِلي عَنْكِ الدَّمَ وَصَلِّي»[1].

❀ ❀ ❀

---

(١) حديثٌ صحيحٌ.
أخرجه مالكٌ (٦١/١) ومن طريقه البخاريُّ (٤٨٧/١ ـ فتح) وأبو داودَ (٢٨٣) والنسائيُّ (١٨٦/١) عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة به.
وأخرجه مسلمٌ (٣٣٣) والترمذيُّ (١٢٥) والنسائيُّ (١٨٤/١) وابنُ ماجه (٦٢١) من طريق وكيع عن هشام بن عروة به.
وهذه المرأة السائلة هي فاطمة بنت أبي حُبَيْش.

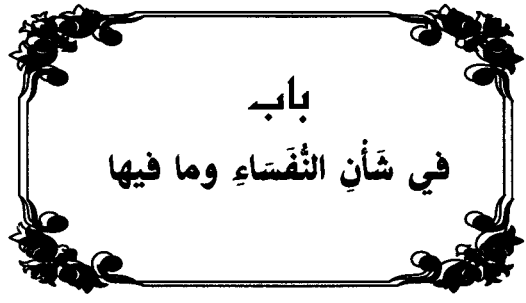

بابـ
في شَأنِ النُّفَسَاءِ وما فيها

٨ ـ حَدَّثَنَا أَبو نعيم حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ عن عَلِيِّ بنِ عَبْدِ الأَعْلى عن أبي سَهْلٍ ـ رجلٌ من أَهْلِ البَصْرَةِ ـ عن مُسَّةَ عن أُمِّ سلمةَ قَالَتْ:

«كَانَتِ النُّفَسَاءُ على عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ـ ﷺ ـ تَقْعُدُ بَعْدَ نفاسها أَربعين يوماً ـ أَوْ: أَربعينَ لَيلَةً ـ، كُنَّا نَطْلِي على وُجُوهِنَا بالْوَرْسِ من الكَلَفِ»(١).

---

(١) **إسنادُهُ ضعيفٌ والحديثُ حسنٌ.**

أخرجه أبو نعيم الفضل بن دكين في «الصلاة» (رقم: ١٢٥) بإسناده هنا.

وليس عنده: «كنا نطلي على وجوهنا بالورس من الكلف».

وأخرجه ابنُ المنذر في «الأوسط» (٢/٢٥٠) من طريق أبي نعيم به وعنده هذه الزيادة.

وأخرجه أحمدُ (٦/٣٠٠ و٣٠٤ و٣٠٩ ـ ٣١٠) وأبو داودَ (٣١١) ـ ومن طريقه البغويُّ في «شرح السنة» (٢/١٣٦) ـ والحاكمُ (١/١٧٥) والدارقطنيُّ (١/٢٢٢) والطبرانيُّ (ج ٢٣/ رقم ٨٧٨) ـ ومن طريقه المزي في «تهذيب الكمال» (٣٥/٣٠٧) ـ وابنُ حبان في «المجروحين» (٢/٢٢٥) والبيهقيُّ (١/٣٤١) من طريق زهير بن معاوية به.

وأخرجه أحمدُ (٦/٣٠٢ ـ ٣٠٣) ـ ومن طريقه المزيُّ في «تهذيب الكمال» (٣٥/٣٠٦) ـ والدارميُّ (٩٤٩) والترمذيُّ (١٣٩) وابنُ ماجه (٦٤٨) وأبو يعلى (ج ١٢/ رقم ٧٠٢٣) والبيهقيُّ (١/٣٤١) من طريق علي بن عبدالأعلى به.

وتوبع علي بن عبدالأعلى تابعه يونس بن نافع. =

. . . . . .

= أخرجه أبو داودَ (٣١٢) والحاكمُ (١/١٧٥) والبيهقيُّ (١/٣٤١) من طريق يونس بن نافع به.

قال أبو عيسى الترمذيُّ:

«هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث أبي سهل عن مسة الأزدية عن أم سلمة».

وقال الخطابيُّ في «معالم السنن» (١/١٩٦):

«حديث مُسَّة أثنى عليه محمد بن إسماعيل - (يعني: البخاري)».

وقال ابنُ كثير في «إرشاد الفقيه إلى معرفة أدلة التنبيه» (١/٨٠ - ٨١):

«رجاله كلهم ثقات، إلا أن مُسَّة الأزدية عجوز لا تعرف إلا بهذا الحديث عن أم سلمة، ولم يَرْوِ عنها سوى أبي سهل كثير بن زياد الأزدي العتكي، وقد وثقه الأئمة».

قُلْتُ: **إسنادُهُ ضعيفٌ.**

مُسَّةُ الأزدية مجهولةٌ إذ لم يَرْوِ عنها إلا أبو سهل كثير بن زياد.

قال الحافظُ في «التلخيص الحبير» (١/١٨١):

«وأم بسة مُسَّة مجهولة الحال، قال الدارقطني: لا تقوم بها حجة، وقال ابن القطان: لا يعرف حالها، وأغرب ابن حبان فضعفه بكثير بن زياد فلم يصب».

وفي الباب عن أنس بن مالك وعثمان بن أبي العاص وعبدالله بن عمرو وعائشة وأبي الدرداء وأبي هريرة وجاء موقوفاً عن جماعة آخرين - رضي الله عنهم -.

انظر: «نصب الراية» (١/٢٠٥ - ٢٠٦).

وقد تكلَّم عليها ونَقَدها نقداً حديثياً أخونا الشيخ عبدالله بن يوسف الجُدَيْع - حفظه الله - في رسالته: «كشف الالتباس عن أحكام النفاس» وهي مطبوعة متداولة.

وممن ذهب إلى تحسين حديث أمِّ سلمة هذا النوويُّ في «المجموع شرح المهذب» (٢/٥٢٨) والألبانيُّ في «إرواء الغليل» (١/٢٢٢).

٩ ـ حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ عن عَبْدِالرحمٰنِ بنِ الحَارِثِ بنِ عيَّاشِ بنِ أَبي رَبِيْعَةَ عن حَكيمِ بنِ حَكيمِ بنِ عَبَّادِ بنِ حنيفٍ عن نافِعِ بنِ جُبَيْر بنِ مُطْعِمٍ عن ابنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ـ ﷺ ـ:

«أَمَّني جِبْرِيلُ عِنْدَ البَيْتِ مَرَّتَيْنِ، فَصَلَّى بي الظُّهْرَ حِينَ زَالتِ الشَّمْسُ فكَانَ كَقَدْرِ الشِّرَاكِ، ثُمَّ صَلَّى بي العَصْرَ حِينَ صَارَ ظِلُّ كُلِّ شيءٍ مِثْلَهُ، ثُمَّ صَلَّى بي المَغْرِبَ حِينَ أَفْطَرَ الصَّائِمُ، ثُمَّ صَلَّى بي العِشَاءَ حِينَ غَابَ الشَّفَقُ، ثُمَّ صَلَّى بي الفَجْرَ حِينَ حَرُمَ الطَّعَامُ والشَّرَابُ على الصَّائم، ثُمَّ صَلَّى بي الظُّهْرَ من الغَدِ حِينَ صَارَ ظِلُّ كُلِّ شيءٍ مِثْلَهُ، ثُمَّ صَلَّى بي العَصْرَ حِينَ صَارَ ظِلُّ كُلِّ شيءٍ مِثْلَيْهِ، ثُمَّ صَلَّى بي المَغْرِبَ حِينَ أَفْطَرَ الصَّائِمُ، ثُمَّ صَلَّى بي العِشَاءَ حِينَ ذَهَبَ ثُلُثُ اللَّيلِ، ثُمَّ صَلَّى بي الفَجْرَ فَأَسْفَرَ، ثُمَّ الْتَفَتَ إليَّ فَقَالَ: يا مُحَمَّدُ! هذا وَقْتُ الأَنْبِيَاءِ قَبْلَكَ، الوَقْتُ فِيمَا بَيْنَ هذَيْنِ الوَقْتَيْنِ»[1].

---

(١) إسنادُهُ حسنٌ والحديثُ صحيحٌ.

أخرجه عبدُ بن حميد في «مسنده»(٧٠٣ ـ المنتخب منه) عن قبيصة به. =

. . . . . .

= وأخرجه عبدُالرزاق (ج١/ رقم ٢٠٢٨) وابنُ أبي شيبة (٣١٧/١) والشافعيُّ في «الأم» (٧١/١) وأحمدُ (٣٣٣/١ و٣٥٤) وأبو داودَ (٣٩٣) والترمذيُّ (١٤٩) وابنُ الجارود (١٤٩) وابنُ خزيمة (١٦٨/١) والحاكمُ (١٩٣/١ و١٩٦ ـ ١٩٧) ـ وصحَّحه ـ والطحاويُّ في «شرح معاني الآثار» (٤٦/١) والدارقطنيُّ (٢٥٨/١) والطبرانيُّ (ج ١٠/ رقم ١٠٧٥٢ و١٠٧٥٣ و١٠٧٥٤) وتمامٌ (٢٤٢ ـ ترتيبه) والبغويُّ في «شرح السنة» (١٨١/٢ ـ ١٨٢) والبيهقيُّ (٣٦٤/١ و٣٦٥ ـ ٣٦٦ و٣٦٨ و٣٧٢ و٣٧٣ ـ ٣٧٤ و٣٧٧ و٤٤٦) وابنُ عبدالبر في «التمهيد» (٢٥/٨ ـ ٢٨) من طريق عبدالرحمٰن بن الحارث بن عياش بن أبي ربيعة عن حكيم بن حكيم بن عباد بن حنيف عن نافع بن جبير بن مطعم عن ابن عباس به.

قال أبو عيسى الترمذيُّ:

«هذا حديث حسن صحيح».

قُلْتُ: إسنادُهُ حسنٌ لا بأس به.

وقد توبع عبدالرحمٰن بن الحارث تابعه محمد بن عمرو.

وأخرجه الحاكمُ (١٩٦/١ ـ ١٩٧) والدارقطنيُّ (٢٥٨/١) من طريق محمد بن عمرو به.

ومحمد بن عمرو حسنُ الحديث.

ومتابعٌ آخر.

أخرجه عبدُالرزاق (ج١/ رقم ٢٠٢٩) ـ ومن طريقه الطبرانيُّ (ج ١٠/ رقم ١٠٧٥٥) ـ عن العمري عبدالله بن عمر عن عمر بن نافع بن (عند عبدالرزاق: عن، وهو خطأ) جبير بن مطعم به.

قال ابن دقيق العيد في «الإمام» ـ كما في «نصب الراية» (٢٢٢/١) ـ: «وهي متابعة حسنة».

ولم ينفرد حكيم بن حكيم فقد توبع:

فأخرجه الدارقطنيُّ (٢٥٨/١) عن زياد بن أبي زياد وعبيدالله بن مقسم كلاهما عن نافع بن جبير به.

وقد حَسَّنَه البغويُّ في «شرح السنة» (١٨٣/٢) وصحَّحه أبو بكر ابن العربي في «عارضة الأحوذي» (٢٥٠/١ ـ ٢٥١) والنوويُّ في «المجموع» (٢٣/٣).

وقال ابن عبدالبر ـ رحمه الله ـ في «التمهيد» (٢٨/٨):

«تكلَّم بعضُ الناس في إسناد حديث ابن عباس هذا بكلام لا وجه له وهو والله كلهم معروفو النسب مشهورون بالعلم».

وللحديث شواهد عن جماعة من الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ انظر:

«نصب الراية» (٢٢١/١)، «إرواء الغليل» (٢٦٨/١).

بابـ
في شَأنِ الصَّلاة وما فيها

١٠ ـ حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بنُ مِنْهَالٍ حَدَّثَنَا همَّامُ بنُ يَحْيى أَخْبَرَنَا إسحاقُ بنُ عَبْدِاللَّهِ بنِ أبي طَلْحَةَ حَدَّثَني عَليُّ بنُ يَحْيى بن خَلاَّدٍ عن أبيهِ عن عَمِّهِ رُفَاعَةَ بنِ رَافعٍ أَنَّه كَانَ جَالِساً عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ـ ﷺ ـ إذْ جَاءَ رَجُلٌ فَدَخَلَ المَسْجِدَ فَصَلَّىٰ فَلَمَّا قَضَى صَلاَتَهُ جَاءَ فَسَلَّمَ على رَسُولِ اللَّهِ ـ ﷺ ـ وَعَلى القَوْمِ فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ـ ﷺ ـ: **«وَعَلَيكَ، ارْجِعْ فَصَلِّ فإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ»**، قَالَ: فَرَجَعَ فَصَلَّى فَجَعَلْنَا نَرْمُقُ صَلاَتَهُ لا نَدْرِي ما يَعِيْبُ فيها، فَلَمَّا قَضَى صَلاَتَهُ جَاءَ فَسَلَّمَ على رَسُولِ اللَّهِ ـ ﷺ ـ وَعلى القَوْمِ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ـ ﷺ ـ: **«وَعَلَيكَ، ارْجِعْ فَصَلِّ فإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ»**، فَذَكَرَ ذَلِكَ إمَّا مَرَّتَيْنِ وإمَّا ثَلاَثاً، فَقَالَ الرَّجُلُ: لا أَدْري ما عِبْتَ عليَّ مِن صَلاَتي، فَقَال رَسُولُ اللَّهِ ـ ﷺ ـ: **«إنَّها لا تَتِمُّ صَلاَةُ أَحَدِكمْ حَتَّى يُسْبِغَ الوُضُوءَ كَمَا أَمَرَهُ اللَّهُ ـ عَزَّ وجلَّ ـ فَيَغْسِلَ وَجْهَهُ، وَيَدَيْهِ إلى المِرْفَقَيْنِ وَيَمْسَحَ بِرَأْسِهِ وَرِجْلَيْهِ إلى الكَعْبَيْنِ، ثُمَّ يُكَبِّرَ الله ويحمدَهُ ويُمجِّدَهُ، وَيَقْرأَ من القرآنِ ما أَذِنَ اللَّهُ لَهُ فيه وَتَيَسَّرَ، ثم يُكَبِّرَ**[1] **فَيَرْكَعَ فَيَضَعَ كَفَّيهِ على رُكْبَتَيْهِ حَتَّى تَطْمئِنَّ مَفَاصِلُهُ وَتَسْتَرْخِي ثُمَّ يَقُولَ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، وَيَسْتَوي قَائِماً حَتَّى يَأْخُذَ كُلُّ عُضْوٍ مَأْخَذَهُ وَيُقِيمَ صُلْبَهُ ثم يُكَبِّرَ فَيَسْجُدُ ويُمَكِّنَ**

---

(١) في الأصل: «تكبر» والمثبت من مصادر التخريج.

جَبْهَتَهُ من الأَرْضِ حَتَّى تَطْمَئِنَّ مَفَاصِلُهُ وَتَسْتَرْخِي، ثُمَّ يُكَبِّرَ فَيَرْفِعَ رَأْسَهُ فَيَسْتَوِي قَاعِداً على مَقْعَدَتِهِ وَيُقِيمَ صُلْبَهُ».

فَوَصَفَ الصَّلاَةَ هكذا حَتَّى فَرَغَ ثُمَّ قَالَ:

«لا تَتِمُّ صَلاَةُ أَحَدِكُمْ حَتَّى يَفْعَلَ ذَلِكَ»[1].

١١ ـ حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بنُ مِنْهال أخبرنا ربيع بن صَبيح عن الحسنِ قَالَ:

---

(١) **إسنادُهُ جَيِّدٌ.**

أخرجه ابنُ ماجه (٤٦٠) ـ مختصراً ـ وابنُ الجارود (١٩٤) والطبرانيُّ (ج ٥/ رقم ٤٥٢٥) والحاكمُ (٢٤١/١ ـ ٢٤٢) ـ وعنه البيهقيُّ (١٠٢/٢ و٣٤٥) ـ من طريق حجاج بن منهال به.

وأخرجه أحمدُ (٣٤٠/٤) وابنُ أبي شيبة (٢٨٧/١) وعبدُالرزاق (ج٢/ رقم ٣٧٣٩) والشافعيُّ في «الأم» (٨٨/١) والدارميُّ (١٣٠٣) والطيالسيُّ (٣٩٠ ـ منحة) والبزار (٣٧٢٦، ٣٧٢٧ ـ البحر الزخار) وأبو داودَ (٨٥٧) والترمذيُّ (٣٠٢) والنسائيُّ (٢٠/٢ و١٩٣) والطبرانيُّ (ج٥/ رقم ٤٥٢٠ و٤٥٢١ و٤٥٢٢ و٤٥٢٣ و٤٥٢٥ و٤٥٢٦ و٤٥٢٧ و٤٥٢٨ و٤٥٢٩ و٤٥٣٠) وابنُ حبان (٤٨٤ ـ الإحسان) والحاكم (٢٤٢/١ ـ ٢٤٣) وابنُ أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (ج٤/ رقم ١٩٧٦ و١٩٧٧) والبيهقيُّ (١٣٣/٢ ـ ١٣٤ و٣٧٢ ـ ٣٧٣ و٣٧٤ و٣٨٠) والبغويُّ في «شرح السنة» (٦/٣ ـ ٧ و٩ ـ ١٠) وابن حزم في «المحلى» (٢٥٦/٣ ـ ٢٥٧) من طُرُقٍ عن علي بن يحيى عن أبيه عن عمه رفاعة بن رافع به.

قال البزار:

«وهذا الحديث لا نعلم أحداً رواه عن رسول الله ـ ﷺ ـ إلا رفاعة بن رافع وأبو هريرة وحديث رفاعة أتم من حديث أبي هريرة **وإسناده حسن**».

قُلْتُ: **إسنادُهُ جَيِّدٌ** رجالُه ثقاتٌ خلا يحيى بن خلاد فقد ذكره ابن حبان في «الثقات» (٥١٩/٥) وقال الذهبي في «الكشاف» (٣٦٥/٢ ـ ط. عوامة): «صدوق».

وله شاهدٌ من حديث أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ.

أخرجه البخاريُّ (٢٧٦/٢ ـ ٢٧٧ و٣٢٣ و٣٨/١١ ـ ٣٩ و٥٥٧) ومسلمٌ (٣٩٧) وغيرهما.

وقد وقع في إسنادِهِ اختلافٌ لا يَضُرُّ فانظر ـ لزاماً ـ:

«فتح الباري» (٣٢٣/٢ ـ ٣٢٤)، «شرح صحيحٌ مسلم» (١٤٤/٤).

وهذا الحديث هو المشهور عند أهل العلم بـ «حديث المسيء صلاته».

«كُلُّ صَلاةٍ لا يَحْضُرُهَا قَلْبُكَ، فهي إلى العُقُوبَةِ أَسْرَعُ منها إلى الثَّوَابِ».

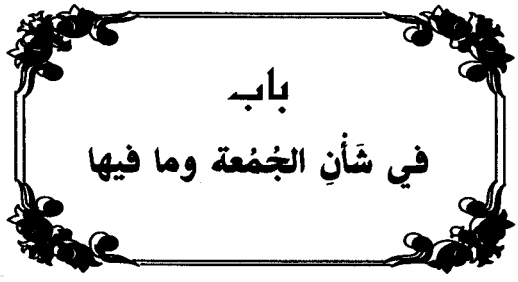

بابـ
في شَأنِ الجُمُعة وما فيها

١٢ ـ حَدَّثَنَا عُبَيْدُاللَّهِ بنُ مُوْسى وقَبِيْصَةُ بنُ عُقْبَة عن سُفْيَانَ الثوريِّ عن عَبْدِاللَّهِ بنِ عِيْسى عن يحيى بنِ الحَارِثِ عن أبي الأَشْعَثَ الصَّنعانيِّ عن أَوْسِ بنِ أَوْسٍ الثقفيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ـ ﷺ ـ:

«مَنْ غَسَّلَ وَاغْتَسَلَ يَوْمَ الجُمُعَةِ وَغَدَا وَابْتَكَرَ فَجَلَسَ من الإِمَامِ قَرِيباً فاسْتَمَعَ وأَنْصَتَ كَانَ لَهُ بِكُلِّ خُطْوَةٍ يَخْطُوهَا أَجْرُ سَنَةٍ صيامُهَا وَقِيَامُهَا»[1].

---

(١) **إسنادُهُ صحيحٌ.**

أخرجه أحمدُ (٤/١٠) والترمذيُّ (٤٩٦) والطبرانيُّ (ج١/ رقم ٥٨٢) والحاكمُ (١/٢٨١ ـ ٢٨٢) وابنُ أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (ج٣/ رقم ١٥٧٥) من طريق سفيان ـ وقرن الترمذي معه أبا جناب يحيى بن أبي حيَّة ـ به.

وأخرجه الطبرانيُّ (ج١/ رقم ٥٨٣) من طريق عبدالله بن عيسى به.

وأخرجه الترمذيُّ (٤٩٦) والنسائيُّ (١/٩٥ ـ ٩٦) والدارميُّ (١٥١١) والحسنُ بن سفيان في «الأربعين» (رقم: ٢٧) وابنُ أبي عاصم (ج٣/ رقم ١٥٧٤ و١٥٧٦) والبغويُّ في «شرح السنة» (٤/٢٣٥ ـ ٢٣٦) وتمامٌ (٤٤٥ و٤٤٦ و٤٤٧ ـ ترتيبه) من طريق يحيى بن الحارث به.

وأخرجه أحمدُ (٤/٩ و٩ ـ ١٠ و١٠٤) وابنُ أبي شيبة (٢/٩٣) وأبو داود (٣٤٥) وابنُ ماجه (١٠٨٧) وابنُ خزيمة (٣/١٢٨ ـ ١٢٩) وابنُ حبان (٢٧٨١ ـ الإحسان) والطبرانيُّ (ج١/ رقم ٥٨١ و٥٨٤ و٥٨٥) والحاكمُ (١/٢٨١ و٢٨٢)=

. . . . . .

= وابنُ أبي عاصم (ج٣/ رقم ١٥٧٣ و١٥٧٧) وتمامٌ (٤٤٣ و٤٤٤ ـ ترتيبه) والبغويُّ (٢٣٦/٤) وأبو نعيم في «معرفة الصحابة» (٩٧٤) والبيهقيُّ (٣٢٩/٣) و«فضائل الأوقات» (رقم: ٢٧١) من طريق أبي الأشعث الصنعاني عن أوس بن أوس به.

وإسنادُهُ صحيحٌ.

وأبو الأشعث الصنعاني اسمه شَرَاحيل بن آدة، وقيل غير ذلك. والمذكور هو الأشهر.

قال أبو عيسى الترمذيُّ:

«هذا حديث حسن».

وقال الحاكم:

«قد صح هذا الحديث بهذه الأسانيد على شرط الشيخين ولم يخرجاه..».

وحسَّنه البغويُّ في «شرح السنة» (٢٣٦/٤) والنوويُّ في «المجموع» (٥٤٢/٤).

وقال ابنُ كثير في «إرشاد الفقيه إلى معرفة أدلة التنبيه» (١٩٩/١):

«رواه أحمد وأهل السنن وله إسناد على شرط مسلم ومنهم من علَّله».

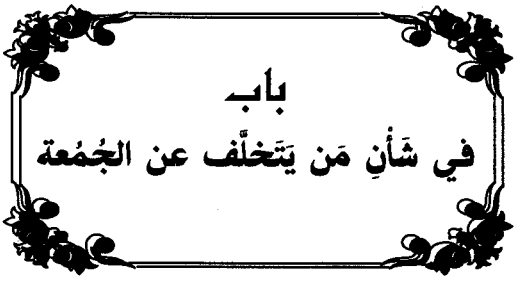

بابـ
في شَأنِ مَن يَتخلّف عن الجُمُعة

١٣ ـ حَدَّثَنَا أَبو نُعَيْم حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ عن أَبي إسحاقَ عن أَبي الأَحوص عن عَبْدِاللَّهِ:

أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ـ ﷺ ـ قَالَ لِقَومٍ يَتَخَلَّفُونَ عن الجُمُعَةِ:

«لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ آمُرَ رَجُلاً يُصَلِّي بالنَّاسِ ثُمَّ أُحَرِّقُ على الذين يَتَخلَّفُونَ عن الجُمُعَةِ بُيُوتَهُمْ»[1].

---

(١) حديثٌ صحيحٌ.

أخرجه مسلمٌ (٦٥٢) من طريق زهير به.

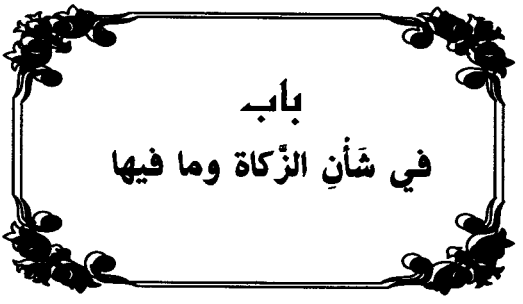

بابـ
في شَأنِ الزّكاة وما فيها

١٤ ـ حَدَّثَنَا عُبَيْدُاللَّهِ بنُ مُوْسى أَخْبَرَنَا حَنْظَلَةُ بنُ أَبي سُفْيَانَ قَالَ: سَمِعْتُ عِكْرِمَةَ بنَ خَالِدٍ يُحَدِّثُ طَاوساً قَالَ:

جَاءَ رَجُلٌ إلى ابنِ عُمَرَ فَقَالَ: يا أبا عبدالرحمٰن! أَلاَ تَغْزُو؟.

فَقَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ـ ﷺ ـ يَقُولُ:

«بُنِيَ الإِسْلاَمُ على خَمْسٍ: شَهَادَةِ أَنْ لاَ إِلهَ إلا اللَّهُ وَإِقَامِ الصَّلاةِ وإِيتَاءِ الزَّكَاةِ وَالحَجِّ وصَوْمِ رَمَضَانَ»[1].

(١) حديثٌ صحيحٌ.

أخرجه البخاريُّ (١/٦٤ ـ فتح) عن عبيدالله بن موسى به.

وأخرجه مسلمٌ (١/٤٥) من طريق حنظلة بن أبي سفيان به.

قلت: وهذا اللفظ الذي ساقه المصنِّفُ ـ رحمه الله ـ هو لفظ مسلم أيضاً مع ذكر الحكاية وعند البخاريِّ زيادة «.. وأن محمداً رسول الله».

بابـ
ما تجبُ فيه الزّكاة

١٥ ـ حَدَّثَنَا عُبَيْدُاللَّهِ بنُ مُوْسى أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ عن عَمْرِو بنِ يَحْيى عن أَبيهِ عن أَبي سَعيدِ الخدريِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ـ ﷺ ـ:

«لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ صَدَقَةٌ، وَلَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسِ أَواقٍ صَدَقَةٌ، وَلَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسِ ذَوْدٍ صَدَقَةٌ»[1].

❁ ❁ ❁

---

(١) **إسنادُهُ صحيحٌ.**

أخرجه البخاريُّ (٣/٣١٨ ـ ٣١٩ و٣٦٣) ومسلمٌ (٩٧٩) من طريق عمرو بن يحيى عن أبيه عن أبي سعيد به.

وانظر ـ غير مأمور ـ:

«شرح صحيح مسلم» (٧/٦٩ ـ ٧٠)، «فتح الباري» (٣/٣٦٤ ـ ٣٦٥).

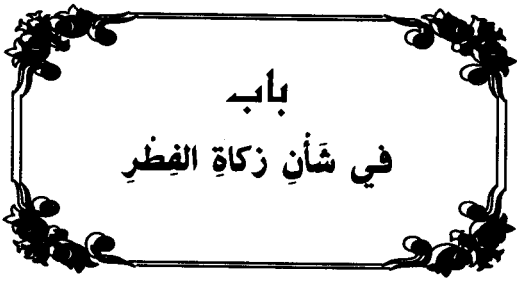

بابٌ
في شَأنِ زكاةِ الفِطْرِ

١٦ ـ حَدَّثَنَا يَعْلَى بنُ عُبَيْدٍ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ عن سَلَمَةَ بنِ كُهَيْلٍ عن القَاسِمِ بنِ مُخَيْمِرَةَ عن أَبي عَمَّارٍ قَالَ: سَأَلْنَا قَيْسَ بنَ سَعْدٍ عن صَدَقَةِ الفِطْرِ فَقَالَ:

«أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ـ ﷺ ـ بِهَا قَبْلَ أَنْ تَنْزِلَ الزَّكَاةُ، فَلَمَّا نَزَلَتِ الزَّكَاةُ لَمْ يَأْمُرْنَا وَلَمْ يَنْهَنَا وَكُنَّا نَفْعَلُهُ».

وَسَأَلْنَاهُ عن صَوْمِ عاشوراءَ فَقَالَ:

«أَمَرَنَا بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ـ ﷺ ـ قَبْلَ أَنْ يَنْزِلَ رَمَضَانُ، فَلَمَّا نَزَلَ رَمَضَانُ لَمْ يَأْمُرْنَا بِهِ وَلَمْ يَنْهَنَا وَنَحْنُ نَفْعَلُهُ»[1].

---

(١) حديثٌ صحيحٌ.
أخرجه البيهقيُّ (٤/١٥٩) من طريق يعلى بن عبيد به دون ذكر صيام عاشوراء.
وأخرجه عبدُالرزاق (ج٣/ رقم ٥٨٠١) ـ ومن طريقه الطبرانيُّ (ج١٨/ رقم ٨٨٦) ـ وأحمد (٦/٦) ـ ومن طريقه المزيُّ في «تهذيب الكمال» (٢٠/٤٧) ـ والنسائيُّ (٥/٤٩) وفي الصوم من «الكبرى» ـ كما في «تحفة الأشراف» (٨/٢٨٩) ـ ومن طريقه ابنُ عبدالبر في «التمهيد» (١٤/٣٢١ ـ ٣٢٢) وابنُ ماجه (١٨٢٨) والبزار (٣٧٤٦ ـ البحر الزخار) وأبو يعلى (ج٣/ رقم ١٤٣٤) وابنُ خزيمة (٤/٨١) والطبرانيُّ (ج١٨/ رقم ٨٨٧) والطحاويُّ في «مشكل الآثار» (ج٦/ رقم ٢٢٦٣) و«شرح معاني الآثار» (٢/ ٧٤ ـ ٧٥) والحاكمُ (١/٤١٠) وابن بشران في «الأمالي» (٤٦٠) من طريق سفيان به.
وتوبع سفيان تابعه شعبةُ. =

. . . . . .

= أخرجه الطحاويُّ في «مشكل الآثار» (ج٦/رقم ٢٢٦٢) و«شرح معاني الآثار» (٧٤/٢ ـ ٧٥) من طريق شعبة به.

قال الحاكم: **«هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه»**.

وقال النوويُّ في «المجموع» (١٠٣/٦):

«هذا الحديث مداره على أبي عمار؛ ولا يُعلم حاله في الجرح والتعديل».

قُلْتُ: أبو عمار هو عَرِيب بن حُمَيْد وثقه الإمامان أحمد ويحيى بن معين وذكره ابن حبان في «ثقاته» (٢٨٣/٥).

وقد خولف سلمة بن كهيل في إسناده.

فأخرجه النسائيُّ (٤٩/٥) وفي «الصوم» من «الكبرى» ـ كما في «تحفة الأشراف» (٢٨٦/٨) ـ ومن طريقه ابنُ عبدالبر في «التمهيد» (٣٢٢/١٤) ـ والبزار (٣٧٤٥ ـ البحر الزخار) والطبرانيُّ (ج١٨/ رقم ٨٨٨) والطحاويُّ في «مشكل الآثار» (ج٦/ رقم ٢٢٥٨، ٢٢٥٩، ٢٢٦٠، ٢٢٦١) و«شرح معاني الآثار» (٧٥/٢) وابنُ قانع في «معجم الصحابة» (٣٤٧/٢) من طُرُقٍ عن الحكم بن عتيبة عن القاسم بن مخيمرة عن عمرو بن شرحبيل عن قيس بن سعد به.

قال أبو عبدالرحمٰن النسائيُّ:

«وسلمة بن كهيل خالف الحكم في إسناده والحكم أثبت من سلمة بن كهيل».

قُلْتُ: **إسنادُهُ صحيحٌ رجالُهُ ثقاتٌ**.

قال الحافظ في «فتح الباري» (٤٣٠/٣ ـ ٤٣١):

«وتُعُقِّب بأن في إسناده راوياً مجهولاً، وعلى تقدير الصحة فلا دليل فيه على النسخ لاحتمال الاكتفاء بالأمر الأول، لأن نزول فرض لا يوجب سقوط فرض آخر».

وانظر: «مشكل الآثار» (٤٨/٦ ـ ٤٩).

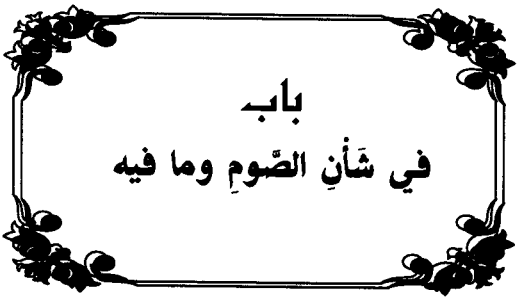

بابـ
في شَأنِ الصّومِ وما فيه

١٧ ـ حَدَّثَنَا حَجَّاجٌ حَدَّثَنَا حَمَّادُ بنُ زَيْدٍ حَدَّثَنَا أَيُّوبُ عن أَبي قِلابَةَ عن أَبي هُرَيْرَةَ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ـ ﷺ ـ يُبَشِّرُ أَصْحَابَهُ:

«قَدْ جَاءَكُمْ رَمَضَانُ شَهْرٌ مُبَارَكٌ افْتَرَضَ اللَّهُ عَلَيكُمْ صِيَامَهُ تُفَتَّحُ فِيهِ أَبْوَابُ الجَنَّةِ وَتُغَلَّقُ فِيهِ أَبْوَابُ الجَحيم، وَيُغَلُّ فِيهِ الشَّيْطَانُ، فِيْهِ لَيلَةٌ خَيْرٌ من أَلْفِ شَهْرٍ، من حُرِمَ خَيرُهَا فَقَدْ حُرِمَ»[1].

(١) إسنادُهُ ضعيفٌ.

أخرجه أحمدُ (٢/٢٨٥) من طريق حماد بن زيد به.

وأخرجه أحمدُ (٢/٢٣٠ و٤٢٥) وإسحاقُ بن راهوية (١/٧٣ ـ ٧٤) وابنُ أبي شيبة (١/٣) والنسائيُّ (٤/١٢٩) من طُرُقٍ عن أيوب عن أبي قلابة عن أبي هريرة به.

وإسنادُهُ ضعيفٌ لانقطاعه بين أبي قلابة عبدالله بن زيد الجرمي وأبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ.

وقد خَرَّجْتُهُ في «فضل شهر رمضان» (رقم: ٤) لابن عساكر.

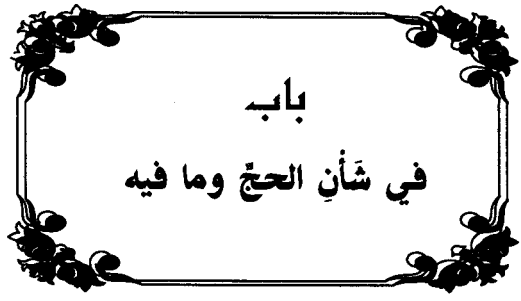

بابـ
في شَأنِ الحجِّ وما فيه

١٨ ـ حَدَّثَنَا عُبَيْدُاللَّهِ بنُ مُوْسى حَدَّثَنَا ابنُ أَبي لَيْلَى عن ابنِ أَبي مُلَيْكَةَ عن عَبْدِاللَّهِ بنِ عمرِو بنِ العاصِ عن رَسُولِ اللَّهِ ـ ﷺ ـ قَالَ:

«أَتَى جِبْريلُ إبراهيمَ يَوْمَ التَّرْوِيَةِ فَرَاحَ بِهِ إلى مِنى فَصَلَّى بِهِ الظُّهرَ وَالْعَصرَ وَالمَغْرِبَ وَالعِشَاءَ وَالْفَجْرَ ثُمَّ غَدَا بِهِ إلى عَرَفَاتٍ فَأَنْزَلَهُ الأَرَاكَ أَوْ حَيثُ يَنْزِلُ النَّاسُ فَصَلَّى بِهِ الصَّلاتَينِ جَمِيعاً الظُّهرَ والْعَصرَ ثُمَّ وَقَفَ بِهِ حَتَّى إذا كَانَ كَأَعْجَلَ ما يُصَلِّي أَحَدٌ من المسلمينَ المَغْرِبَ أَفَاضَ إلى جَمْعٍ فَصَلَّى بِهِ الصَّلاتَينِ جَميعاً المَغْرِبَ وَالعشَاءَ ثُمَّ بَاتَ بِهِ حَتَّى إذا كَانَ كَأَعْجَلَ ما يُصَلِّي أَحَدٌ من المسلمينَ الفَجْرَ صَلَّى بِهِ الفَجْرَ ثُمَّ وَقَفَ بِهِ حَتَّى إذا كَانَ كَأَبْطَأِ ما يُصَلِّي أَحَدٌ من المسلمينَ الفَجْرَ أَفَاضَ بِهِ إلى مِنى فَرَمَىٰ الجَمْرَةَ وَذَبَحَ وَحَلَقَ ثُمَّ أَفَاضَ بِهِ إلى البَيْتِ وَأَوْحَىٰ اللَّهُ ـ عَزَّ وَجَلَّ ـ إلى مُحَمَّدٍ ـ ﷺ ـ ﴿ثُمَّ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ أَنِ ٱتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًا ۖ وَمَا كَانَ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴿١٢٣﴾﴾ [النحل: ١٢٣]»[1].

---

(١) إسنادُهُ ضعيفٌ.

أخرجه ابنُ أبي شيبة (ص ٣٧٤ ـ قسم الحج) والحسن بن سفيان في «الأربعين» (رقم: ٣٣) والبيهقي (١٤٥/٥) وفي «شعب الإيمان (٤٠٧٦ ـ علمية) من طريق ابن أبي ليلى عن ابن أبي مليكة عن عبدالله بن عمرو بنحوه. =

. . . . . .

= **وإسنادُهُ ضعيفٌ.**

محمد بن عبدالرحمٰن بن أبي ليلى سيء الحفظ فيه لينٌ.

وأخرجه ابن خزيمة (٤/٢٤٨ ـ ٢٤٩، ٢٦٤) والبيهقي (٥/١٤٤ ـ ١٤٥) وفي «شعب الإيمان» (٤٠٧٥) من طريقين عن ابن أبي مليكة عن عبدالله بن عمرو موقوفاً بنحوه.

وإسنادُهُ صحيحٌ.

قال البيهقيُّ في «شعب الإيمان» (٣/ ٤٦٤ ـ العلمية):

«هذا هو المحفوظ موقوف».

بابـ
في شَأنِ برّ الوالدين وما فيه

١٩ ـ حَدَّثَنَا النَّضْرُ بنُ شُمَيْلٍ حَدَّثَنَا بَهْزُ بن حَكيم عن أبيهِ عن جَدِّهِ أَنَّ رَجُلاً جَاءَ إلى رَسُولِ اللَّهِ ـ ﷺ ـ فَقَالَ: يا رَسُولَ اللَّهِ! مَنْ أَبرُّ؟.

قَالَ: «**أُمَّكَ**»، قَالَ: ثُمَّ مَنْ؟ قَالَ: «**ثُمَّ أُمكَ**»، قَالَ: ثُمَّ مَنْ؟ قَالَ: «**ثُمَّ أُمكَ**»، قَالَ: ثُمَّ مَنْ؟.

قَالَ: «**ثُمَّ أَبَاكَ، ثُمَّ الأَقْرَبَ فالأَقْرَبَ**»[1].

٢٠ ـ حَدَّثَنَا أبو نعيم حَدَّثَنَا إسرائيل عن أبي إسحاق عن أبي الأحوص عن عبدالله قَالَ:

---

(١) **حديثٌ حسنٌ.**

أخرجه الطبرانيُّ (ج ١٩/ رقم ٩٦٤) من طريق النضر بن شميل به.

وأخرجه أحمدُ (٣/٥) والبخاريُّ في «الأدب المفرد» (رقم: ٣) وأبو داودَ (٥١٣٩) والترمذيُّ (١٨٩٧) من طرق عن بهز بن حكيم به.

وقال أبو عيسى:

«هذا حديثٌ حسنٌ».

قُلْتُ: إسنادُهُ حسنٌ، وقد خَرَّجتُهُ مطوَّلاً وذكرتُ له شاهداً من حديث أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ في تَعْليقي على «تنوير الفكرة بحديث بهز بن حكيم في حسن العشرة» للحافظ ابن ناصر الدِّين الدمشقيِّ.

سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ـ ﷺ ـ:

أَيُّ الأَعْمَالِ أَفْضَلُ؟.

قَالَ: «**الصَّلَوَاتُ لِوَقْتِهِنَّ وَبِرُّ الوَالِدَيْنِ وَالجِهَادُ في سبيلِ اللَّهِ ـ عَزَّ وَجَلَّ ـ**».

وَلَوِ اسْتَزَدْتُهُ لَزَادَني[1].

(١) **حديثٌ صحيحٌ.**

أخرجه أحمدُ (٤٢١/١) والحسنُ بن سفيان في «الأربعين» (رقم: ٣٥) ـ وعنه ابنُ حبان (١٤٧٦ ـ الإحسان) ـ عن عبدالعزيز بن مسلم والطحاويُّ في «مشكل الآثار» (ج٥/ رقم ٢١٢٦) عن إبراهيم بن طهمان كلاهما عن أبي إسحاق عن أبي الأحوص عن عبدالله بن مسعود بنحوه.

وأخرجه البخاريُّ (١٢/١ و٥/٦ و٤١٤/١٠ و٥١٩/١٣ ـ فتح) ومسلمٌ (٨٥) من طريق الوليد بن العيزار عن سعد بن إياس بن أبي عمرو الشيباني عن ابن مسعود به.

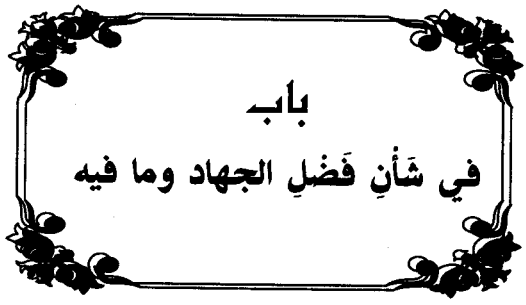

بابـ
في شَأنِ فَضلِ الجهاد وما فيه

٢١ ـ حَدَّثَنَا عُبَيْدُاللَّهِ بنُ مُوْسى حَدَّثَنَا سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ عن أبي حَازِمٍ عن سَهْلِ بنِ سَعْدٍ عن رَسُولِ اللَّهِ ـ ﷺ ـ قَالَ:

«الرَّوْحَةُ وَالغَدْوَةُ في سَبيلِ اللَّهِ أَفْضَلُ من الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا»[١].

٢٢ ـ حَدَّثَنَا عَبْدُاللَّه بنُ يَزيد حَدَّثَنَا عَبْدُاللَّهِ بنُ لَهيعة عن مِشْرَح بن هَاعَان عن عُقْبَةَ بنِ عَامرٍ عن رَسُوْلِ اللَّهِ ـ ﷺ ـ قَالَ:

«كُلُّ مَيِّتٍ يُخْتَمُ على عَمَلِهِ إلا المرابطُ في سَبيلِ اللَّهِ فإِنَّهُ يَجْري لَهُ أَجْرُ عَمَلِهِ حَتَّى يُبْعَثَ»[٢].

---

(١) **إسنادُهُ صحيحٌ.**
أخرجه البخاريُّ (٦/١٧ ـ فتح) ومسلمٌ (٤/١٥٠٠) من طريق سفيان الثوري به.

(٢) **إسنادُهُ ضعيفٌ والحديثُ حسنٌ.**
أخرجه أحمدُ (٤/١٥٠) والدارميُّ (٢٣٣٦) ـ ومن طريقه ابنُ عساكر في «الأربعون في الحث على الجهاد» (رقم: ٢٢) ـ والحارثُ بن أبي أسامة (٦٢٨ ـ بغية الباحث) وابنُ عبدالحكم في «فتوح مصر وأخبارها» (ص ١٩٤) عن عبدالله بن يزيد به.
وأخرجه أحمدُ (٤/١٥٧) والطبرانيُّ (ج ١٧/ رقم ٨٤٨) من طريق ابن لهيعة به.
قال الهيثميُّ في «مجمع الزوائد» (٥/٢٨٩):
«رواه أحمد والطبراني وفيه ابن لهيعة وحديثه حسن».

. . . . . .

= قُلْتُ: إسنادُهُ ضعيفٌ.

عبدالله بن لهيعة المصريُّ ضعيفٌ على القول الراجح ورواية العبادلة أعدل من غيرها والهيثميُّ - رحمه الله - مضطربٌ رأيُه فيه يظهر ذلك لمن تأمل «مجمع الزوائد».

والحديث له شواهد انظر:.

«الترغيب والترهيب» (١٩٩/٢ - ٢٠١) للمنذري، «المتجر الرابح» (ص ٤٦٠ - ٤٦٣) للدمياطي، «مجمع الزوائد» (٢٨٩/٥ - ٢٩٠) للهيثمي، «الأجوبة المرضية» (١١٨/١ - ١٢٢) للسخاوي.

وقد أخرج الإمامُ مسلمٌ في «صحيحه» (١٩١٣) من طريق شرحبيل بن السَّمْط عن سلمان قال: سمعت رسول الله - ﷺ - يقول:

«رِبَاطُ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ خَيْرٌ من صِيَامِ شَهْرٍ وَقِيَامِهِ وإنْ مَاتَ جَرَى عَلَيْهِ عَمَلُهُ الذي كان يَعْمَلُهُ وأُجْرِي عَلَيْهِ رِزْقُهُ وأَمِنَ الفَتَّانَ».

بابـ
في شَأْنِ صِلَةِ الرّحم وما فيها

٢٣ ـ حَدَّثَنَا يَزيدُ بنُ هَارونَ أَخْبَرَنَا حَجَّاجُ بنُ أَرْطَاةَ عن عمرِو بنِ شُعَيْبٍ عن أبيهِ عن جَدِّهِ قَالَ:

جَاءَ رَجُلٌ إلى رَسُولِ اللَّهِ ـ ﷺ ـ فَقَالَ:

يا رَسُولَ اللَّهِ! إنَّ لي ذَوي أَرْحَامٍ أَصِلُ ويَقْطَعُونَ، وَأَعْفُو ويَظْلِمُوْنَ، وَأُحْسِنُ وَيسيئونَ، أَوَكَافئَهُم؟.

قَالَ: **«لاَ، إذاً يَتْركونَ جَميعاً، ولكن خُذِ الفَضْلَ وَصلْهُم فإنَّهُ لا يَزَالُ مَعَكَ من اللَّهِ ظَهِيرٌ مَا كُنْتَ كَذَلِكَ»**[1].

---

(١) **إسنادُهُ ضعيفٌ.**
أخرجه أحمدُ (١٨١/٢) عن يزيد بن هارون به.
وأخرجه هناد في «الزهد» (١٠١٢) عن طريق حجاج به.
قال الهيثميُّ في «مجمع الزوائد» (١٥٤/٨):
«رواه أحمد وفيه حجاج بن أرطاة وهو مدلس، وبقية رجاله ثقات».
قُلْتُ: **إسنادُهُ ضعيفٌ.**
الحجَّاج بن أرطاة لا يحتجُّ به وهو مدلِّسٌ.
ويغني عنه ما أخرجه مسلمٌ (٢٥٥٨) من طريق العلاء بن عبدالرحمٰن عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً:
«أَنَّ رَجُلاً قال: يا رَسُولَ اللَّهِ! إنَّ لي قَرَابَةً. أَصِلُهُمْ ويَقْطعوني، وأُحْسِنُ إليهم ويُسيئونَ إليَّ، وأَحْلِمُ عَنْهُمْ ويَجْهَلُونَ عليَّ، فقال: =

٢٤ ـ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ عُبَيْدٍ حَدَّثَنَا سُلَيْمانُ بنُ يزيدَ عن عَبْدِاللَّهِ بن أَبي أَوْفَى أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ـ ﷺ ـ قَالَ:

«لاَ تَنْزِلُ الرَّحْمَةُ على قَوْمٍ فيهم قَاطِعُ رَحِمٍ»(١).

= **«لَئِنْ كُنْتَ كَمَا قُلْتَ، فكأنَّما تُسِفُّهُم المَلَّ، ولا يَزَالُ مَعَكَ من اللَّهِ ظَهِيرٌ عَلَيهِم ما دُمْتَ على ذَلِكَ»**.

ومعنى المَلِّ: «الرماد الحار».

(١) **إسنادُهُ تالفٌ.**

أخرجه الذهبيُّ في «سير أعلام النبلاء» (٢٠٥/١٢) و«تذكرة الحفاظ» (٥٣٣/٢) من طريق المصنِّف به.

وأخرجه هناد في «الزهد» (١٠٠٥) عن محمد بن عبيد به.

وأخرجه البغويُّ في «شرح السنة» (٢٧/١٣ ـ ٢٨) من طريق محمد بن عبيد به.

وأخرجه البخاريُّ في «الأدب المفرد» (رقم: ٦٣) وابنُ عدي (٢٥٩/٣) وابنُ شاهين في «الترغيب في فضائل الأعمال» (٥٧١) والطبرانيُّ في «الكبير» ـ كما في «مجمع الزوائد» (١٥١/٨). ومن طريقه المزيُّ في «تهذيب الكمال» (٤٣٢/١١ ـ ٤٣٣) ـ وابنُ جرير الطبري في «تهذيب الآثار» (٢١٢ ـ مسند عبدالرحمٰن بن عوف) وقوام السنة الأصبهانيُّ في «الترغيب والترهيب» (٢٣١٧) والبغويُّ في «شرح السنة» (٢٨/١٣) من طريق سليمان بن يزيد ـ ويقال: زيد ـ به.

قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٥١/٨):

«رواه الطبراني وفيه أبو إدام المحاربي وهو كذاب».

وقال ابن حبان في «المجروحين» (٣٣٦/١):

«يروي عن البراء ما لا أصل له وعن الثقات ما لا يشبه حديث الأثبات، لا يحتج بخبره».

قُلْتُ: إسنادُهُ تالفٌ.

سليمان أبو إدام الكوفي كذَّبه ابن معين.

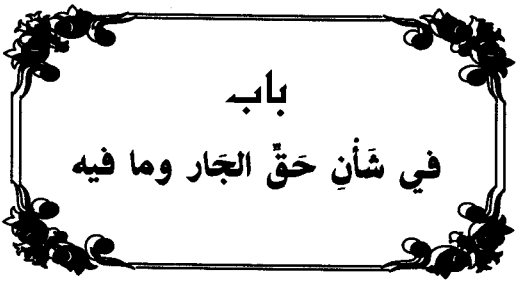

بابـ
في شَأنِ حَقِّ الجَار وما فيه

٢٥ ـ حَدَّثَنَا يَعْلى بنُ عُبَيْد حَدَّثَنَا يَحْيى بنُ عُبَيدِاللَّهِ عن أبيهِ عن أَبي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ـ ﷺ ـ:

«مَا زَالَ جِبْرِيلُ يُوْصِيني بالجَارِ حَتَّى ظَنَنْتُ أَنَّه سَيُوَرِّثُهُ»[1].

---

(١) **إسنادُهُ واهٍ والحديثُ صحيحُ.**

أخرجه هناد في «الزهد» (١٠٣٤) عن يعلى بن عبيد به.

يحيى بن عبيدالله ضعَّفه أئمةُ أهلِ الحديث[1].

وأبوه عبيدالله بن عبدالله بن مَوْهَب فيه جهالةٌ لذا قال الحافظ في «التقريب»: «مقبول» يعني: حيث يتابع وإلا فليِّن الحديث كما نصَّ عليه في المقدمة.

وله طرق أُخرى عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ.

١ ـ مجاهد بن جبر عنه.

أخرجه أحمدُ (٢/٣٠٥ و٤٤٥) وابنُ ماجه (٣٦٧٤) والطبرانيُّ في «مكارم الأخلاق» (رقم: ١١٨) والطحاويُّ في «مشكل الآثار» (ج٧/رقم ٧٩٤) والدارقطنيُّ في «العلل» (٨/٢٣١ ـ ٢٣٢) والخرائطيُّ في «مكارم الأخلاق» (رقم: ٢٠١) وأبو نعيم الأصبهانيُّ في «حلية الأولياء» (٣/٣٠٦) وفي «تسمية ما انتهى إلينا من الرواة عن أبي نعيم الفضل بن دكين عالياً» (رقم: ١٠) من طريق يونس بن أبي إسحاق عن مجاهد عن أبي هريرة به.

قال البوصيريُّ في «مصباح الزجاجة» (٣/١٦٤): =

---

(١) انظر: «تهذيب الكمال» (٣١/٤٤٩ ـ ٤٥٣)، «ميزان الاعتدال» (٢/١٩).

. . . . . .

= **«هذا إسناد صحيح رجاله ثقات»**.

قُلْتُ: وهو كما قال لولا أنه اختُلِف على مجاهد.

قال الدارقطنيُّ في «العلل» (٨/٢٣٠ ـ ٢٣١):

«اختلف فيه على مجاهد فرواه يونس بن أبي إسحاق عن مجاهد عن أبي هريرة، وخالفه بشير بن سليمان فرواه عن مجاهد عن عبدالله بن عمرو وخالفهما زبيد فرواه عن مجاهد عن عائشة وقول زبيد أشبهها».

وقد أشار إلى هذا الاختلاف البزار وأبو نعيم في «الحلية» (٣/٣٠٦ ـ ٣٠٧).

ورواية زبيد الأيامي أخرجها الإمام أحمدُ (٦/١٨٧) والدارقطنيُّ في «العلل» (٨/٢٣١) وأبو نعيم في «الحلية» (٣/٣٠٦ ـ ٣٠٧) من طريق سفيان عن زبيد عن مجاهد عن عائشة به.

وسماع مجاهد من عائشة مختلفٌ فيه.

فنفاه يحيى بنُ سعيد القطان وشعبةُ ويحيى بنُ معين وأبو حاتم الرازيُّ[1].

قال العلائيُّ في «جامع التحصيل» (ص ٢٧٣):

«وحديثه عنها في الصحيحين وقد صرح في غير حديث بسماعه منها».

وقال الحافظُ في «فتح الباري» (١/٤٩٢) عند الحديث الذي أخرجه البخاريُّ (رقم: ٣١٢ ـ فتح) من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد قال: قالت عائشة:

«ما كان لإحدانا إلا ثوب واحد تحيض فيه فإذا أصابه شيء من دم قالت بريقها فقصعته بظُفْرها»:

«فائدة»: طعن بعضهم في هذا الحديث من جهة دعوى الانقطاع، ومن جهة دعوى الاضطراب. فأما الانقطاع فقال أبو حاتم: لم يسمع مجاهد من عائشة، وهذا مردود، فقد وقع التصريح بسماعه منها عند البخاري في غير هذا الإسناد، وأثبته علي بن المديني، فهو مقدم على من نفاه..».

٢ ـ داود بن فراهيج عنه.

أخرجه أحمدُ (٢/٢٥٩ و٤٥٨ و٥١٤) وإسحاقُ بن راهويه (رقم: ١٤١ ـ مسند أبي هريرة) وابن أبي شيبة (٨/٥٤٦ ـ ٥٤٧) وأبو القاسم البغويُّ في «الجعديات» (١٥٨٦) ـ ومن طريقه ابنُ عدي (٣/٨٢) وأبو الطاهر محمد بن أحمد الذهليُّ في «الجزء الثالث والعشرون من حديثه» (رقم: ٩ ـ انتقاء الدارقطني) وأبو نعيم في «عواليه» كما في «المداوي» (٥/٤٧٣) ـ والبغويُّ في =

---

(١) انظر: «المراسيل» (ص ٢٠٣) لابن أبي حاتم، «جامع التحصيل» (ص ٢٧٣) للعلائي.

. . . . . .

= «شرح السنة» (٧١/١٣) ـ والبزارُ (١٨٩٨ ـ كشف) والطبرانيُّ في «مكارم الأخلاق» (رقم: ١٩٦) والطحاويُّ في «مشكل الآثار» (ج٧/رقم ٢٧٩٥) وابنُ حبان (٥١٢ ـ الإحسان) وابن الجوزي في «البر والصلة» (٢٨٢) والخطيب في «تاريخ بغداد» (٢٩١/١ ـ ٢٩٢) من طريق شعبة عن داود بن فراهيج به.

وإسنادُهُ حسنٌ لا بأس به.

داود بن فراهيج مختلفٌ فيه ولعلَّ الراجحَ في حاله أنه صدوقٌ حسنُ الحديث ـ إن شاء الله ـ.

٣ ـ محمد بن سيرين عنه.

أخرجه ابن عدي (٢٩٣/٥) من طريق أبي وهب عبدالعزيز بن عبدالله عن هشام بن حسان عن محمد بن سيرين به.

وأبو وهب هذا قال ابن عدي:

«عامة ما يرويه لا يتابعه عليه الثقات».

٤ ـ عبدالرحمٰن بن يعقوب الجُهَني عنه.

أخرجه الطبرانيُّ في «مكارم الأخلاق» (رقم: ١٩٧) من طريق ابن أبي فديك عن شِبْل بن العلاء بن عبدالرحمٰن عن أبيه عن جده به.

وشِبْل ترجمه البخاريُّ في «التاريخ الكبير» (٢٥٧/٤) وابنُ أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٣٨١/٤) ولم يحكيا فيه جرحاً ولا تعديلاً ولم يَرْوِ عنه إلا ابن أبي فديك ففيه جهالةٌ.

وقد روى أحاديثَ مناكير كما قال ابن عدي.

وللحديثِ شواهدُ عن عِدَّةٍ من الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ.

١ ـ عائشة ـ رضي الله عنها ـ.

أخرجه البخاريُّ (٤٥٥/١٠ ـ فتح) ومسلمٌ (٢٦٢٤) من طريق أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن عَمْرَة عن عائشة مرفوعاً به.

٢ ـ ابن عمر ـ رضي الله عنهما ـ.

أخرجه البخاريُّ (٤٥٥/١٠ ـ فتح) ومسلمٌ (٢٦٢٥) من طريق عمر بن محمد عن أبيه عن ابن عمر مرفوعاً به.

وانظر:

«الترغيب والترهيب» (٣٣٧/٣ ـ ٣٣٩)، «فتح الباري» (٤٥٦/١٠)، «إرواء الغليل» (٤٠٠/٣ ـ ٤٠٤).

بابـ
في شَأنِ حقِّ المسلم وما فيه

٢٦ ـ حَدَّثَنَا يَعْلَى بنُ عُبَيْدٍ حَدَّثَنَا عَبْدُالرحمٰنِ بنِ زيادٍ الأَفريقيُّ عن أبيهِ زيادِ بنِ أَنْعُم سَمِعَ أَبا أَيُّوبَ الأَنْصارِيَّ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ـ ﷺ ـ يَقُولُ:

«إنَّ للمُسْلِم على أَخِيهِ سِتَّ خِصَالٍ وَاجِبَةٍ: إذا تَرَكَ مِنْها شَيئاً تَرَكَ حَقًّا واجباً عَلَيْهِ إذا دَعَاهُ أَنْ يُجِيبَهُ، وإذا مَرِضَ أَنْ يَعُودَهُ، وإذا مَاتَ أَنْ يَحْضُرَه، وإذا لَقِيَهُ أَنْ يُسَلِّمَ عَلَيْهِ، وإذا استَنْصَحَهُ نَصَحَهُ، وإذا عَطَسَ أَنْ يُشَمِّتَهُ»[1].

❁ ❁ ❁

---

(١) إسنادُهُ ضعيفٌ.

أخرجه الهيثمُ بن كليب في «مسنده» (١١٤٨) من طريق يعلى بن عبيد به.

وأخرجه البخاريُّ في «الأدب المفرد» (٩٢٢) وهناد في «الزهد» (١٠٢٤)، والطبرانيُّ (ج٤/ رقم ٤٠٧٦) وأبو الشيخ في «التوبيخ والتنبيه» (رقم: ١٩) والطحاويُّ في «مشكل الآثار» (ج٢/رقم٥٣١) و(ج٨/ ٣٠٣٤) من طريق عبدالرحمٰن بن زياد به.

قُلْتُ: إسنادُهُ ضعيفٌ.

عبدالرحمٰن بن زياد تقدَّم الكلام عليه.

وعزاه المنذريُّ في «الترغيب والترهيب» (٤/٢٣٥) إلى أبي الشيخ في «كتاب الثواب».

بابـ
في شَأنِ ما أمرنا رسول الله ﷺ بسبعٍ ونهانا عن سبعٍ

٢٧ ـ حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ عن أَشْعَثَ بن أَبي الشَّعْثَاءِ عن مُعَاوِيَةَ بنِ سُوَيدِ بنِ مُقَرِّنٍ عن البَرَاءِ بنِ عَازب قَالَ:

«أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ـ ﷺ ـ بِسَبْعٍ وَنَهَانَا عن سَبْعٍ: أَمَرَنَا بِنَصْرِ المَظْلُومِ وإفْشَاءِ السَّلاَمِ وإبْرَارِ القَسَمِ وَإجَابَةِ الدَّاعِي وَعِيَادَةِ المَرِيضِ وتَشْمِيتِ العَاطِسِ واتِّبَاعِ الجَنَائِزِ، وَنَهَانَا عن الاسْتَبْرَقِ، والقِسِّيِّ، وَمَيَاثِرِ الحمر، وَخَوَاتِيمِ الذَّهَبِ وآنِيَةِ الفِضَّةِ، وَلُبْسِ الحَرِيرِ والدِّيبَاجِ»[1].

(١) إسنادُهُ صحيحٌ.
أخرجه مسلمٌ (١٦٣٦/٣) من طريق سفيان بنحوه.
وأخرجه البخاريُّ (١٣٥/٣ و١١٩/٥ و١١٧/١٠ و٣٢٧ و٦١٨ ـ فتح) ومسلمٌ (٢٠٦٦) من طريق أشعث بن أبي الشعثاء به نحوه.
وقد خَرَّجْتُهُ في «المشيخة الصغرى» (رقم: ١٠) لابن شاذان.
وانظر شرح الحديث وبيان معاني ألفاظه في «شرح صحيح مسلم» (٤٧/١٤) للنووي ـ رحمه الله ـ.

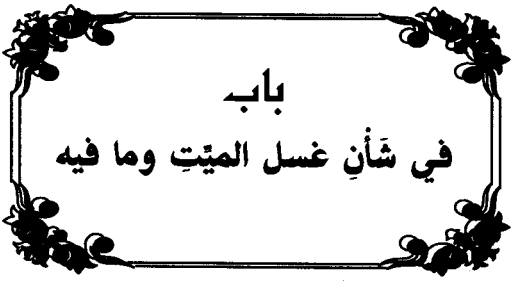

بابـ
في شَأنِ غسل الميّتِ وما فيه

٢٨ ـ حَدَّثَنَا حَجَّاجٌ حَدَّثَنَا حَمَّادُ بنُ سَلَمَة عن أَيُّوبَ عن مُحَمَّدِ بنِ سِيْرِينَ عن أُمِّ عطية أَنَّها تُوفِّيَتْ ابْنَةٌ لرَسُولِ اللَّهِ ـ ﷺ ـ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ـ ﷺ ـ: **«اغْسِلْنَهَا بالماءِ والسِّدْرِ ثَلاثاً أَوْ خَمْساً أَوْ أَكْثَرَ من ذلك إن رَأَيْتُنَّ ذَلِكَ واجْعَلْنَ في آخِرهن شَيْئاً من الكَافُورِ، فإذا فَرَغْتُنَّ فآذِنَّني فآذَنَّاهُ، وأَلْقى إلينا حقوه وقال: أَشْعِرْنَهَا إيَّاهُ»**[1].

وَقَالَتْ حَفْصَةُ:

«اغْسِلْنَها خَمْساً أو سبعاً، واجْعَلْنَ لها ثَلاثَةَ قُرُونٍ»

❀ ❀ ❀

---

(١) حديثٌ صحيحٌ.

أخرجه البخاريُّ (٣/١٥٠ و١٥٥ و١٥٧ و١٥٩ ـ فتح) ومسلمٌ (٩٣٩) من طريق أيوب عن محمد بن سيرين عن أم عطية بنحوه.

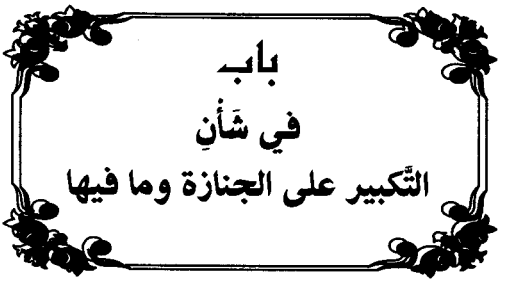

٢٩ ـ حَدَّثَنَا يَحْيى بنُ يَحْيى أَخْبَرَنَا عَبْدُاللَّهِ بنُ لَهيعةَ عن أَبي الزُّبَيْرِ عن جابرٍ أنَّ رَسُولَ اللَّهِ ـ ﷺ ـ قَالَ:

«كَبِّروا على مَوْتَاكُمْ باللَّيْلِ والنَّهارِ أَرْبَعاً»[1].

(١) **إسنادُهُ ضعيفٌ.**

أخرجه أحمدُ (٣٣٦/٣ ـ ٣٣٧) من طريق عبدالله بن لهيعة به.

وعنده: «أربع تكبيرات».

وأخرجه البيهقيُّ (٣٦/٤) من طريق ابن لهيعة به بلفظ:

«صلُّوا على موتاكم بالليل والنهار أربع تكبيرات سواء».

وإسنادُهُ ضعيفٌ.

ابن لهيعة ضعيفٌ على التحقيق.

والحديث ضعَّفه العلاَّمة الألباني ـ رحمه الله ـ في «ضعيف الجامع الصغير» (٤١٦١).

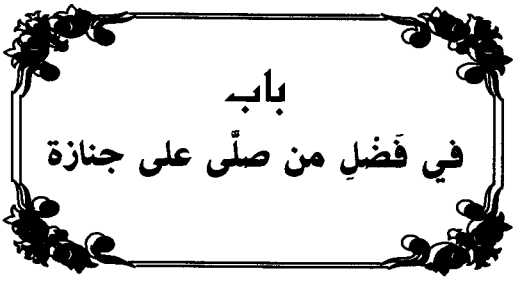

٣٠ ـ حَدَّثَنَا حَجَّاجٌ حَدَّثَنَا حَمَّادُ بنُ سَلَمَةَ عن يَعْلَى بن عَطَاء عن الوَلِيدِ بنِ عَبْدِالرحمٰنِ أَنَّ أبا هُرَيْرَةَ حَدَّثَ عن رَسُولِ اللَّهِ ـ ﷺ ـ أَنَّهُ قَالَ:

«مَنْ صَلَّى على جنَازَةٍ فله قِيرَاطٌ وَمَنْ صَلَّى عَلَيهَا وَتَبِعَها فَلَهُ قِيرَاطَانِ».

فَقَالَ ابنُ عُمَرَ:

انْظُرْ ما تُحَدِّث به يا أَبا هُرَيْرَةَ فإِنَّكَ تُكْثِرُ الحَدِيثَ عن رَسُولِ اللَّهِ ـ ﷺ ـ فَأَخَذَ بِيَدِهِ فَذَهَبَ إلى عَائِشَةَ فَسَأَلَهَا عن هذا الحَدِيثِ فَصَدَّقَتْ أبا هُرَيْرَةَ[1].

---

(١) **حديثٌ صحيحٌ.**

أخرجه أحمدُ (٢/٣٨٧) من طريق حماد بن سلمة به.

وأخرجه أبو داود الطيالسي (٧٦٨ ـ منحة) وعبدُالرزاق (ج٣/ رقم ٦٢٧٠) وابنُ أبي شيبة (٣/ ٣٢٠) من طريق يعلى بن عطاء بنحوه.

وإسنادُهُ صحيحٌ.

وله طُرُقٌ أخرى في الصحيحين وغيرهما.

بابـ
في شأنِ عِيادة المريض

٣١ ـ حَدَّثَنَا عُبَيْدُاللَّهِ بنُ مُوْسى أَخْبَرَنَا إسْرَائيلُ عن ثُوَيْرٍ عن أَبيهِ قَالَ: أَخَذَ عليٌّ بِيَدي فَقَالَ: انطَلِقْ بِنَا إلى الحَسَنِ نَعُودُهُ فَوَجَدْنَا عِنْدَهُ أبا موسى الأشعريَّ فَقَالَ لَهُ عليٌّ: أعائدٌ جِئْتَ أَمْ زَائراً؟.

قَالَ: لاَ، بَلْ عَائِداً.

فَقَالَ لَهُ عليٌّ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ـ ﷺ ـ يَقولُ:

«مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَعُودُ مُسْلِماً غَدْوَةً إلاَّ صلَّى عَلَيْهِ سَبْعُونَ أَلْفَ مَلَكٍ حتَّى يُمْسي، ولا يَعُودُهُ عَشِيَّةً إلاَّ صَلَّى عَلَيْهِ سَبْعُونَ أَلْفَ مَلَكٍ حتَّى يُصْبِحَ، وكانَ لَهُ خَرِيفٌ[1] في الجَنَّةِ»[2].

---

(١) «خريف»: «أي مخروف من ثمرها، فعيل بمعنى مفعول». النهاية (٢/٢٤).

(٢) **إسنادُهُ ضعيفٌ والحديثُ صحيحٌ.**

أخرجه الترمذيُّ (٩٦٩) والبغويُّ في «شرح السنة» (٥/٢١٧) وابن بشران في «الأمالي» (٦٩٩)[1] من طريق إسرائيل به.

وأخرجه أحمدُ (١/٩١) والبزارُ (٧٧٧ ـ البحر الزخار) والمحاملي في «الأمالي» (١١٧ ـ رواية ابن البيع) وأبو نعيم في «أخبار أصبهان» (١/١٤٥) من طريق ثوير بن أبي فاختة به.

=

---

(١) ووقع عنده: «ثوبان» بدل «ثوير» وهو خطأ.

. . . . . .

= **قال أبو عيسى الترمذيُّ:**

«هذا حديث حسن غريب وقد روي عن علي هذا الحديث من غير وجه منهم من وقفه ولم يرفعه».

وقال البزار:

«وهذا الحديث قد روي عن علي بنحو كلامه هذا من غير وجه، ولا نعلم يروى إلا عن علي».

وإسنادُهُ ضعيفٌ.

ثوير بن أبي فاختة ضعيفٌ كما بيَّنْتُهُ في تعْليقي على «أحاديث الشاموخي عن شيوخه» (رقم: ١٥).

وله طُرُقٌ أخرى هو بها صحيحٌ وقد قال أبو داود في «سننه» (٢٠٣/٢ ط. الحوت):

«أسند هذا عن علي عن النبي - ﷺ - من غير وجه صحيح».

وقال البغويُّ: **«هذا حديثٌ حسنٌ»**.

وانظر في بيان طُرُقه «العلل» (٣/ ٢٦٩ - ٢٧٠) للدارقطني، «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (٣٥٣/٣ - ٣٥٥).

بابـ
في شَأنِ طَلاَق السُّنَّة وما فيها

٣٢ ـ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ عُبَيْدٍ حَدَّثَنَا عُبَيْدُاللَّهِ بنُ عُمَرَ عن نَافِعٍ عن ابنِ عُمَرَ قَالَ: طَلَّقْتُ امْرَأَتي على عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ـ ﷺ ـ وهي حَائِضٌ فَذَكَرَ ذَلِكَ عمرُ لِرَسُولِ اللَّهِ ـ ﷺ ـ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ـ ﷺ ـ:

«مُرْهُ فَلْيُراجِعْهَا حتى تَطْهُرَ ثم تحِيضَ حَيضَةً أُخرى فإذا طَهُرَتْ فَلْيُطَلِّقْهَا إنْ شَاءَ قَبْلَ أَنْ يُجَامِعَهَا أو يُمْسِكْهَا، فإنَّها العِدَّةُ التي أَمَرَ اللّهُ أن يُطَلَّقَ لها النِّسَاءُ»[1].

(١) إسنادُهُ صحيحٌ.

أخرجه مسلمٌ (٢/١٠٩٤) من طريق عبيدالله بن عمر به.

وأخرجه البخاريُّ (٩/٢٥٨ ـ فتح) ومسلمٌ (١٤٧١) من طريق مالك عن نافع عن ابن عمر به.

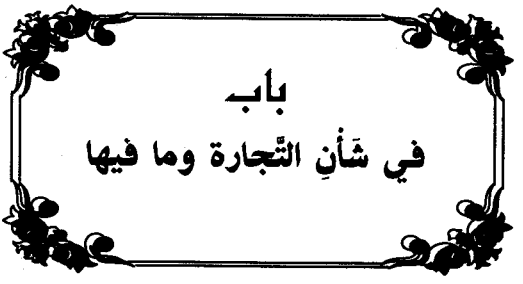

بابـ
في شَأنِ التِّجارة وما فيها

٣٣ ـ حَدَّثَنَا أَبو نُعَيْم وعُبَيْدُاللَّهِ وَيَعْلَى قَالوا: أَخْبَرَنَا زَكَرِيَّا بنُ أَبي زَائِدَةَ عن الشَّعْبيِّ قَالَ: سَمِعْتُ النعمانَ بنَ بشير يقولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ـ ﷺ ـ يقولُ:

«الحَلالُ بَيِّنٌ والحَرَامُ بَيِّنٌ، وبَيْنهمَا أُمورٌ مُتَشابِهَاتٌ لا يَعْلَمُها كثيرٌ من النَّاسِ فَمَن اتَّقَى الشُّبُهَاتِ اسْتَبْرَأَ لدينِهِ وعِرْضِهِ، ومَن وَقَعَ في الشُّبُهَاتِ وَقَعَ في الحَرَامِ كالرَّاعي يَرْعى حَوْلَ الحِمَىٰ يوشكُ أن يَرْتَعَ فيه، ألا لكُلِّ مَلِكٍ حِمًى، وإنَّ حِمَى اللَّهِ مَحارمُهُ، ألا وإنَّ في الجَسَدِ مُضْغَةٌ، إذا صَلَحَتْ صَلَحَ الجَسَدُ كُلُّهُ، وإذا فَسَدَتْ فَسَدَ الجَسَدُ كُلُّهُ ألاَ وهي القَلْبُ»[1].

(١) حديثٌ صحيحٌ.

أخرجه البخاريُّ (١/١٥٣ ـ فتح) عن أبي نعيم الفضل بن دكين عن زكريا به.

وأخرجه مسلم (١٥٩٩) من طريق زكريا بن أبي زائدة به.

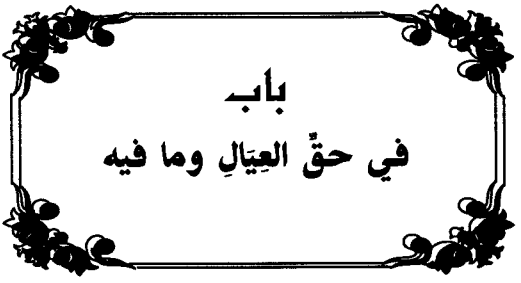

بابـ
في حقّ العِيَالِ وما فيه

٣٤ ـ حَدَّثَنَا حَجَّاجٌ حَدَّثَنَا حَمَّادٌ عن أَيُّوبَ عن أَبي قِلاَبَةَ عن أَبي أَسْمَاءَ عن ثَوْبَانَ قَالَ: ذَكَرَ رَسُولُ اللَّهِ ـ ﷺ ـ:

«أَفْضَلُ الدِّينَارِ دِينَارٌ يُنْفِقُهُ الرَّجُلُ على عِيَالِهِ، وَدِينَارٌ يُنْفِقُهُ على دَابَّتِهِ في سَبيلِ اللَّهِ، وَدِينَارٌ يُنْفِقُهُ على أَصْحَابِهِ في سَبيلِ اللَّهِ»[1].

قَالَ أَبو قِلاَبَةَ: بَدَأَ بِالْعِيَالِ.

قَالَ: وَأَيُّ رَجُلٍ أَعْظَمُ أَجْراً مِن رَجُلٍ يَسْعَىٰ على عِيَالٍ لَهُ صِغَارٍ حَتَّى يُعِفَّهُم أو يُغْنِيَهُمْ اللَّهُ بِهِ.

---

(١) حديثٌ صحيحٌ.

أخرجه مسلمٌ (٩٩٤) من طريق حماد به.

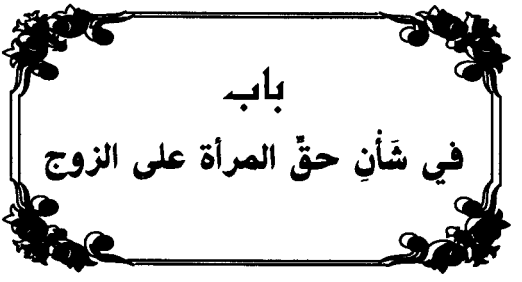

بابـ
في شَأنِ حقّ المرأة على الزوج

٣٥ ـ حَدَّثَنَا يَعْلَى حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ عَمْرِو بنِ عَلْقَمَةَ عن أَبي سَلَمَةَ عن أَبي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ـ ﷺ ـ:

«إنَّ أَكْمَلَ المُؤْمِنينَ إيمَاناً أَحْسَنُهُمْ خُلُقاً، وَخِيَارُكُمْ خِيَارُكُمْ لِنِسَائِكُمْ»[1].

---

(١) **حديثٌ صحيحٌ.**

أخرجه أبو نعيم في «حلية الأولياء» (٢٤٨/٩) ـ ومن طريقه الذهبيُّ في «سير أعلام النبلاء» (٢٠٦/١٢) ـ من طريق المصنِّف به دون آخره.

وأخرجه أحمدُ (٢/٢٥٠ و٤٧٢) وابنُ أبي شيبة (٥١٥/٨) وفي «الإيمان» (١٧ و١٨) وأبو داودَ (٤٦٨٢) والترمذيُّ (١١٦٢) ومحمدُ بن نصر في «تعظيم قدر الصلاة» (٤٥٢) وابن حبان (٤٧٩ و٤١٧٦ ـ الإحسان) والآجريُّ في «الشريعة» (٢٥٧) وهناد في «الزهد» (١٢٥٢) والخرائطيُّ في «مكارم الأخلاق» (رقم: ١٧) والحاكمُ (٣/١) واللالكائيُّ في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» (١٦١٢ و١٦١٣) وابنُ بطة في «الإبانة» (٨٣٨ و٨٣٩) والقضاعيُّ (١٢٩١) والأصبهانيُّ في «الترغيب والترهيب» (١٢١٢) من طريق محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة به.

وليس عند أبي داود وابن حبان الآجري والحاكم والخرائطي والقضاعي قوله: «وخياركم خياركم لنسائكم».

قال أبو عيسى الترمذيُّ:

«هذا حديث حسن صحيح».

وقال الحاكمُ:

«هذا حديث صحيح على شرط مسلم بن الحجاج». =

. . . . . .

= قلتُ: أخطأ محمد بن عمرو في هذا الإسناد قال أبو حاتم الرازيُّ ـ كما في «العلل» (٢/ ٢٦٦ ـ ٢٦٧) لابنه ـ:

«وسألت أبي عن حديث رواه محمد بن إسحاق عن الحارث بن عبدالرحيم بن أبي ذباب عن أبي سلمة عن عائشة عن النبي ـ ﷺ ـ أكمل المؤمنين إيماناً أحسنهم خلقاً، ورواه محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي ـ ﷺ ـ.

قال أبي: حديث الحارث أشبه ومحمد بن عمرو لزم الطريق».

قلت: وهذا من طرائق أهل الحديث في تعليل الأخبار.

انظر «شرح علل الترمذي» (٢/ ٨٤١ ـ ٨٤٢) لابن رجب الحنبلي ـ رحمه الله ـ.

وله طُرُقٌ أخرى عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ.

١ ـ أبو صالح ذكوان السمان عنه.

أخرجه أحمدُ (٢/٥٢٧) وابنُ أبي شيبة (٨/ ٥١٦ و١١/ ٢٧، ٢٨) وفي «الإيمان» (رقم: ٢٠) والدارميُّ (٢٦٨٩) ومحمد بن نصر (٤٥٣) والطبرانيُّ في «مكارم الأخلاق» (رقم: ٩) والآجريُّ في «الشريعة» (٢٥٨) والخرائطيُّ في «مكارم الأخلاق» (رقم: ١٤) والحاكمُ (١/٣) واللالكائي (١٦١٤ و١٦١٥) وابنُ بطة (٨٤٠) من طريق محمد بن عجلان عن القعقاع بن حكيم عن أبي صالح عن أبي هريرة به.

وإسنادُهُ صحيح.

محمد بن عجلان إمام ثقة وثقه الأئمة أحمد وسفيان بن عيينة ويحيى بن معين ويعقوب بن شيبة والنسائي وابن حبان والعجلي.

ووثقه أبو حاتم ومعلوم تعنته في الرجال وهو يغمز الراوي بالغلطة والغلطتين.

وقال أبو زرعة: «محمد بن عجلان من الثقات».

وإنما نقموا عليه حديثه عن المقبري[1]، فما اشتهر عند طائفة من المتأخرين والعصريِّين أنه حسن الحديث ففيه نظرٌ قويٌّ.

٢ ـ عطاء بن أبي مسلم الخراساني عنه.

أخرجه إسحاقُ بن راهويه في «مسنده» (٥٢٢) من طريق عطاء بن أبي مسلم عنه به. =

وإسنادُهُ ضعيفٌ.

---

(١) انظر: «الثقات» (٧/ ٣٨٦ ـ ٣٨٧) لابن حبان، التعليق على «تهذيب الكمال» (٢٦/ ١٠٧ ـ ١٠٨).

. . . . . .

= عطاء روايته عن أبي هريرة منقطعةٌ.
نفي سماعه منه أبو موسى المديني[1].
وقال ابن رجب الحنبلي في «فتح الباري» (٥/١٤٦):
«وعطاء لم يسمع من أبي هريرة».
٣ ـ المطلب بن عبدالله بن حنطب عنه به.
أخرجه ابنُ حبان (١٣١١ ـ موارد)[2] من طريق المطلب بن عبدالله بن حنطب عنه به.
وفيه انقطاعٌ بين المطلب وأبي هريرة.
قال البخاريُّ في «التاريخ الصغير» (١/١٧):
«لا يعرف للمطلب سماع من أبي هريرة».
وبه جزم أبو حاتم في «المراسيل» (ص ٢٠٩).
وقال ابنُ رجب في «فتح الباري» (٣/٣٠٨):
«لا يصح سماعه من أبي هريرة».
٤ ـ عبدالرحمٰن بن هرمز الأعرج عنه به.
أخرجه أبو بكر المقرىء في «أحاديث نافع بن أبي نعيم» (رقم: ١٥) من طريق محمد ابن إسماعيل بن أبي فديك عن نافع بن أبي نعيم عن أبي الزناد عن الأعرج به.
وإسنادُهُ حسنٌ.
ابن أبي فديك صدوق حسن الحديث.
٥ ـ عيسى بن سيلان عنه به.
أخرجه محمد بن نصر في «تعظيم قدر الصلاة» (٤٥٤) من طريق ابن لهيعة عنه به.
وابن لهيعة ضعيفٌ.
وفي الباب عن جماعةٍ من الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ.
١ ـ عائشة ـ رضي الله عنها ـ.
أخرجه أحمدُ (٦/٤٧ و٩٩) وابنُ أبي شيبة (٨/٥١٥ و١١/٢٧) وفي «الإيمان» (رقم: ١٩) والترمذيُّ (٢٦١٢) والنسائيُّ في «عشرة النساء» من «الكبرى» ـ كما في «تحفة الأشراف» (١١/٤٤٠) ـ ومحمدُ بن نصر (٨٨٠) ـ وابنُ السني في «عمل اليوم والليلة» (٦١٠) والحاكمُ (١/٥٣) واللالكائيُّ في «شرح أصول اعتقاد=

---

(١) «جامع التحصيل» (ص ٢٣٨).

(٢) لم أجده بعد بحث في «الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان» وقد سبق إلى التنبيه إلى ذلك العلَّامةُ الألبانيُّ ـ رحمه الله ـ في «الصحيحة» (١/٥٧٤ ـ ط. المعارف).

. . . . . .

= أهل السنة والجماعة» (١٦١٦) وابنُ بطة في «الإبانة» (٨٤١) من طريق خالد الحذاء عن أبي قلابة عن عائشة مرفوعاً به.
وعندهم: «وألطفهم بأهله» بدل «خياركم خياركم لنسائكم».
قال أبو عيسى الترمذيُّ:
«هذا حديث صحيح[1]، ولا نعرفه لأبي قلابة سماعاً من عائشة».
قُلْتُ: إسنادُهُ ضعيفٌ.
أبو قلابة عبدالله بن زيد الجرمي لم يسمع من عائشة وبه أعلَّه الذهبيُّ.
وقال الحاكم (٣/١):
«وأنا أخشى أن أبا قلابة لم يسمعه من عائشة».
وله طريق آخر:
أخرجه البخاريُّ في «التاريخ الكبير» (٢٧٢/٢) ومحمدُ بن نصر (٤٥٥) من طريق محمد بن إسحاق عن الحارث بن عبدالرحمٰن عن أبي سلمة عنها به. وفيه عنعنة ابن إسحاق وهو حسن بما قبله.
٢ ـ جابر بن عبدالله ـ رضي الله عنه ـ.
أخرجه البزارُ (٣٢ ـ كشف) من طريق معلى بن منصور عن أبي أيوب عن محمد بن المنكدر عن جابر به.
قال الهيثميُّ في «مجمع الزوائد» (٥٨/١):
«رواه البزار وفيه أبو أيوب عن محمد بن المنكدر ولا أعرفه».
قُلْتُ: وقع في هامش الأصل [يعني: مجمع الزوائد] «أبو أيوب هذا هو سليمان بن بلال مدني ثقة مشهور والحديث صحيح الإسناد».
وقد توبع أبو أيوب:
فأخرجه محمدُ بن نصر (٤٥٦) والأصبهانيُّ في «الترغيب والترهيب» (١٢١٣) من طريقين عن عبدالله بن عبدالله بن أويس عن محمد بن المنكدر عن جابر به.
عبدالله بن عبدالله أبو أويس الأصبحي فيه لينٌ.
٣ ـ أنس بن مالك ـ رضي الله عنه ـ.
أخرجه البزارُ (٣٥ ـ كشف) وأبو يعلى (ج٧/ رقم ٤١٦٦) ـ ومن طريقه الضياءُ في «الأحاديث المختارة» (ج٦/ رقم ٢٢١٠) من طريق زكريا بن يحيى الطائي عن شعيب بن الحبحاب عن أنس به.
قال البزارُ: =

(١) في «تحفة الأشراف» (٤٤٠/١١): «حسن» وهو الأقرب.

. . . . . .

= «وهذا لا نعلم رواه هكذا إلا زكريا وحدثناه وهب بن يحيى بن زمام القيسي».
وقال الهيثميُّ في «مجمع الزوائد» (٥٨/١):
«رواه البزار ورجاله ثقات».
قُلْتُ: أخشى أن في السند سقطاً فبين الطائي وشعيب مفاوز تنقطع دونها أعناق المطي.
وله طريقان آخران:
الأول: أخرجه أبو يعلى (ج٧/ رقم ٤٢٤٠) من طريق زَرْبي عن أنس به.
وزَرْبي قال البخاريُّ: فيه نظر.
وقال الترمذيُّ في «جامعه» (٢٨٣/٤):
«وزَرْبيٌّ له أحاديث مناكير عن أنس بن مالك وغيره».
وضعَّفه ابنُ عدي والعقيليُّ وابنُ حبان وغيرُهُم.
الثاني: أخرجه البخاريُّ في «التاريخ الكبير» (١٣٠/٢) واللالكائيُّ (٦١٧) ٢من طريق بشار بن إبراهيم عن غيلان بن جرير عن أنس به.
وبشار هذا ترجمه البخاريُّ (١٣٠/٢) وابنُ أبي حاتم (٤١٦/٢) ولم يحكيا فيه جرحاً ولا تعديلاً ولم يَرْوِ عنه إلا معلى بن أسد وكثير بن يحيى اليربوعي.
٤ ـ أبو سعيد الخدري ـ رضي الله عنه ـ.
أخرجه الطبرانيُّ في «الأوسط» (ج ٥/ رقم ٤٤١٩) و«الصغير» (٥٩٦) ـ ومن طريقه أبو نعيم في «أخبار أصبهان» (٦٧/٢) ـ من طريق يعقوب بن أبي عباد القلزمي عن [محمد][1] بن عيينة عن محمد بن عمرو بن علقمة عن أبي سلمة بن عبدالرحمٰن عن أبي سعيد الخدري به.
وقال عَقِبَهُ:
«لم يروه عن محمد بن عيينة أخو سفيان إلا يعقوب بن أبي عباد».
قال الهيثميُّ (٢١/٨):
«رواه الطبراني في الأوسط والصغير بنحوه وفيه يعقوب بن أبي عباد القلزمي ولم أعرفه».
قال العلاّمة الألبانيُّ ـ رحمه الله ـ في «الصحيحة» (٣٧٨/٢ ـ ط. المعارف):
«ثم عرفته، وهو يعقوب بن إسحاق بن أبي عباد؛ نسب إلى جده، قال ابن أبي حاتم (٢٠٣/٢/٤): «محله الصدق، لا بأس به»، ووثقه ابن حبان (٢٨٥/٩) والسمعاني، وروى عنه جمع من الثقات، فثبت الإسناد والحمد لله». =

(١) ما بين المعكوفين سقط من «الأوسط» بتحقيق الدكتور محمود الطحان فليستدرك.

. . . . . .

وللشطر الأخير منه شواهد عن جمع من الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ انظر «الترغيب والترهيب» (٢/٦٦٧ ـ ٦٦٨)، «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (١/٥٧٥ ـ ٥٧٧).
وفي الباب عن جماعة آخرين وجملةُ القولِ أنه حديثٌ صحيحٌ.

بابٌ
في شَأنِ حقِّ الزوج على المرأة

٣٦ ـ حَدَّثَنَا عُبَيْدُاللَّهِ بنُ مُوْسى حَدَّثَنَا إسماعيلُ بنُ عَبْدِالملكِ عن أَبي الزُّبَيْرِ عن جَابرِ بنِ عَبْدِاللَّهِ عن رَسُولِ اللَّهِ ـ ﷺ ـ قال:

«لا يَنْبَغِي لِشَيءٍ أَنْ يَسْجُدَ لِشَيءٍ، وَلَوْ كَانَ ذَلِكَ كَانَ النِّسَاءُ لأَزْوَاجِهِنَّ»[1].

❁ ❁ ❁

---

(١) **إسنادُهُ ضعيفٌ والحديثُ صحيحٌ.**

أخرجه ابن أبي شيبة (٤/٣٠٦) ـ ومن طريقه ابنُ عبدالبر في «التمهيد» (١/٢٢٣ ـ ٢٢٤) ـ وإسحاقُ ابن راهويه في «مسنده» ـ كما في «المطالب العالية» (٤/١٩٠) ـ وعبدُ بن حميد في «مسنده» (١٠٥٣ ـ المنتخب منه) والدارمي (١٧) عن عبيدالله بن موسى به.

وعندهم سوى ابن أبي شيبة فيه قصةٌ.

قال الحافظُ في «المطالب العالية» (٤/١٩١):

«وإسماعيل سيء الحفظ، وقد ذكر الدارقطني أنه قد تفرد بهذا الحديث بطوله».

قُلْتُ: **إسنادُهُ منكرٌ.**

إسماعيل بن عبدالملك فيه لِينٌ وقد تفرد به عن أبي الزبير كما ذكره الدارقطني.

وللحديثِ شواهدُ عن جماعة من الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ هو بها صحيحٌ انظر:

«إرواء الغليل» (٧/٥٤ ـ ٥٨).

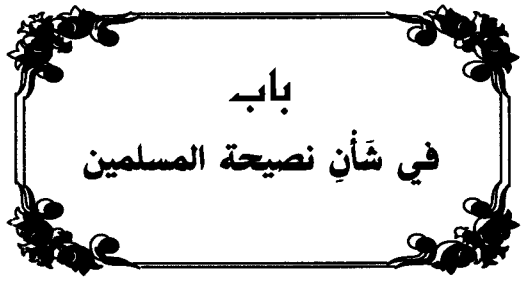

بابـ
في شَأنِ نصيحة المسلمين

٣٧ ـ حَدَّثَنَا قَبِيْصَةُ وأَبو نُعَيْم قَالاَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عن سُهَيْلِ بنِ أبي صالحٍ عن عَطَاءِ بنِ يَزيدَ اللَّيْثيِّ عن تَميمٍ الداريِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ـ ﷺ ـ:

«إنَّمَا الدِّينُ النَّصِيحَةُ، إنَّمَا الدِّينُ النَّصِيحَةُ».

قِيْلَ: لِمَنْ يا رَسُولَ اللَّهِ؟.

قَالَ: **«لِلَّهِ وَلِكِتَابِهِ وَلِرَسُوْلِهِ وَلأَئِمَّةِ المُسْلمينَ وعَامَّتِهِم»**[(١)].

٣٨ ـ حَدَّثَنَا عُبَيْدُاللَّهِ حَدَّثَنَا موسى بن عبيدة عن موسى بن يسار عن بعض أصحابِ رَسُولِ اللَّهِ ـ ﷺ ـ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ـ ﷺ ـ:

«المُسْلِمُ أَخُو المُسْلِمِ لا يَظْلِمُهُ وَلاَ يَخْذُلُهُ وَلاَ يَحْقِرُهُ، التَّقْوىٰ في القَلْبِ، كُلُّ مُسْلمٍ على مُسْلِمٍ حَرَامٌ دَمُهُ وَمَالُهُ وَعِرْضُهُ»[(٢)].

---

(١) **حديثٌ صحيحٌ.**
أخرجه مسلمٌ (رقم: ٥٥) من طريق سفيان بن عيينة ـ وعند المصنِّف هو الثوري ـ به.

(٢) **إسنادُهُ ضعيفٌ والحديثُ صحيحٌ.**
موسى بن عُبَيْدة الرَّبَذيُّ ضعيفٌ ليس بشيء.
وقد صحَّ الحديثُ من غير هذا الوجه فأخرجه مسلمٌ (٢٥٦٤) من طريق داود بن قيس عن أبي سعيد مولى عامر بن كريز عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ مرفوعاً: =

.....

= «لاَ تَحَاسَدوا، ولا تَنَاجَشوا، ولا تَبَاغَضوا، ولا تَدَابروا، ولا يَبِعْ بَعْضُكُم على بَيْعِ بعضٍ، وكونوا عِبَادَ اللَّهِ إخواناً. المُسْلمُ أخو المسلمِ لا يَظْلِمُهُ ولا يَخْذُلُه ولا يَحْقِرُهُ. التَّقْوى هٰهنا» ويشيرُ إلى صَدْرِهِ ثلاثَ مراتٍ «بِحَسْبِ امْرىءٍ من الشَّرِّ أَنْ يَحْقِرَ أخاه المسلم. كُلُّ المُسْلمِ على المُسْلمِ حَرَامٌ. دَمُهُ ومَالُهُ وعِرْضُهُ».

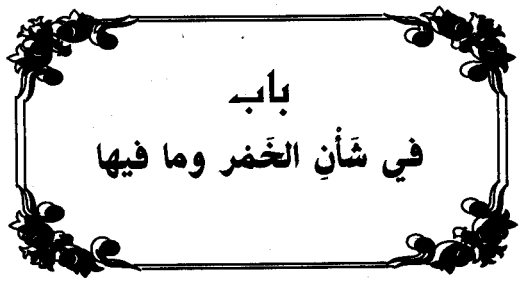

بابـ
في شَأنِ الخَمر وما فيها

٣٩ ـ حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ عن عَلِيِّ بنِ بَذِيْمَةَ عن قَيْسِ بنِ حَبْتَر عن ابنِ عَبَّاسٍ عن رَسُولِ اللَّهِ ـ ﷺ ـ قَالَ:

«إنَّ اللَّهَ ـ عزَّ وجلَّ ـ حَرَّمَ الخَمْرَ والمَيْسِرَ والكوبة ـ يعني: الطَّبْلَ ـ وكُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ»[1].

(١) حديثٌ صحيحٌ.
أخرجه أحمدُ (١/٢٧٤) ـ ومن طريقه المزيُّ في «تهذيب الكمال» (٢٤/١٨) ـ وأبو داودَ (٣٦٩٦) والبيهقيُّ (١٠/٢٢١) من طريق سفيان به.
وإسنادُهُ صحيحٌ رجالُهُ ثقاتٌ.

بابـ
في شَأنِ الوَصيّة وما فيها

٤٠ ـ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ عُبَيْدٍ حَدَّثَنَا عُبَيْدُاللَّهِ عن نافِعٍ عن ابنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُوْلَ اللَّهِ ـ ﷺ ـ قَالَ:

«مَا حَقُّ امْرِىءٍ مُسْلِمٍ يَبِيتُ لَيلَتَينِ وَلَهُ شَيْءٌ إلاَّ وَوَصِيَّتُهُ مَكْتُوبَةٌ عِنْدَهُ»[1].

❁ ❁ ❁

(١) حديثٌ صحيحٌ.

أخرجه البخاريُّ (٤١٩/٥ ـ فتح) ومسلمٌ (١٦٢٧) من طريق نافع عن ابن عمر به.

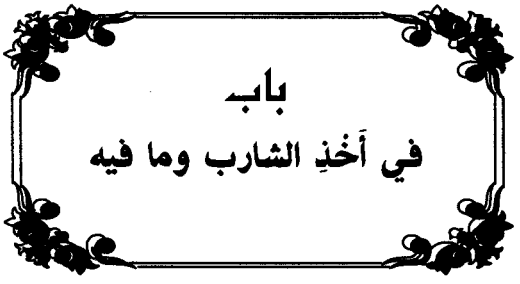

بابـ
في أَخْذِ الشارب وما فيه

٤١ ـ حَدَّثَنَا عُبَيْدُاللَّهِ بنُ مُوْسى حَدَّثَنَا يُوسفُ بنُ صُهَيْبٍ عن حَبيبِ بنِ يَسَارٍ عن زَيْدِ بنِ أَرْقَمَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ـ ﷺ ـ:

«مَنْ لَمْ يَأْخُذْ شَارِبَهُ فَلَيسَ مِنَّا»[1].

---

(١) **حديثٌ صحيحٌ.**

أخرجه أحمدُ (٤/٣٦٦ و٣٦٨) والترمذيُّ (٢٧٦١) والنسائيُّ (١/١٥ و٨/١٢٩ ـ ١٣٠) وفي «الكبرى» ـ كما في «تحفة الأشراف» (٣/١٩٣) ـ وابنُ أبي شيبة (٨/٣٧٧) و«المسند» (٥١٨) وعبدُ بن حميد في «مسنده» (٢٦٤ ـ المنتخب منه) والطبرانيُّ (ج٥/ رقم ٥٠٣٣ و٥٠٣٤ و٥٠٣٦) ـ ومن طريقه المزيُّ في «تهذيب الكمال» (٥/٤٠٦) ـ والقضاعيُّ (٣٥٦ و٣٥٧ و٣٥٨) من طريق يوسف بن صهيب عن حبيب بن يسار عن زيد بن أرقم به.

قال أبو عيسى الترمذيُّ:

«هذا حديث حسن صحيح».

قُلْتُ: إسنادُهُ صحيحٌ.

٤٢ ـ حَدَّثَنَا أَشْرَفُ بنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا مُعَلَّى بنُ هِلاَلٍ عن أَبَانَ عن أَنَسِ بنِ مَالِكٍ عن النَّبيِّ ـ ﷺ ـ قَالَ:

«مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَحْفَظُ على أُمَّتي أَرْبعينَ حَدِيثاً لِيُعَلِّمَهُمْ مِنْ أَمْرِ دِينِهِمْ إلاَّ بَعَثَهُ اللَّهُ يَوْمَ القِيَامَةِ فَقِيهاً عَالِمَاً»(١).

آخِرُ الكِتَابِ والحَمْدُ للَّهِ رَبِّ العالمينَ وصلواتُهُ على رَسُولِهِ سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ النَّبيِّ المُصْطَفى وَسَلَّمَ تَسْلِيماً وَحَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الوكيلُ.

---

(١) **إسنادُهُ تالفٌ.**

أخرجه الجَوْزقيُّ في «الأربعين» (ق٥/ب) من طريق المصنِّف به.

وأخرجه الخطيبُ في «شرف أصحاب الحديث» (رقم: ٢٩) والبكريُّ في «الأربعين» (ص ٤٤ ـ ٤٥) من طريق معلى بن هلال به.

وإسنادُهُ تالفٌ.

شيخ المصنِّف لم أهتد إلى ترجمته. ومعلى بن هلال كذابٌ يضع الحديث، وأبان بن أبي عياش واهٍ ليس بشيء.

وقد توبع معلى تابعه حفص بن جميع.

أخرجه الحسنُ بن سفيان في «الأربعين» (رقم: ٤٤) ـ ومن طريقه الخطيبُ في «شرف أصحاب الحديث» (رقم: ٣٠) وابنُ الجوزي في «العلل المتناهية» (١١٧/١ ـ ١١٨) وابنُ سيد الناس في «أجوبته» (١٠٦/٢) ـ من طريق الحجاج بن نصير عن حفص بن جميع به.

وهذا إسنادٌ واهٍ بمرة.

الحجاج بن نصير منكر الحديث ليس بشيء وحفص بن جميع ضعيفٌ وأبان تقدم بيانُ حالِهِ.

ورُوي عن أنس ـ رضي الله عنه ـ من وجوهٍ أخر كلها ساقطةٌ.

وهذا الحديث مرويٌّ عن جمع من الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ لا يثبتُ منها شيء انظر:

«العلل المتناهية» (١١١/١ ـ ١٢٢) ومقدمة «الأربعون في الحث على الجهاد» (ص ٩ ـ ٣٣) لابن عساكر.

ولأخينا الفاضل الشيخ أبي عمرو صالح بن عبدالله العصيمي ـ نفع الله به ـ جزءٌ مفردٌ في جَمْعِ طُرُقِهِ وبيانِ عللِهِ وهو مطبوعٌ في دار أهل الحديث بالرياض. ونقل الإمام النوويُّ ـ رحمه الله ـ في «أربعينه»(ص٦) اتفاق أهل الحديث على ضعفه وعدم ثبوته.

وقد سُقْتُ أقوالَهم في «إتحاف المهرة» (رقم: ٣٠).

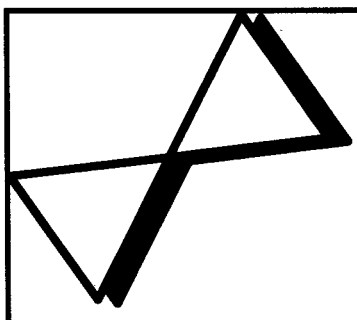

صور السَّماعات الموجودة
على طُرَّة الكتابِ وفي آخره

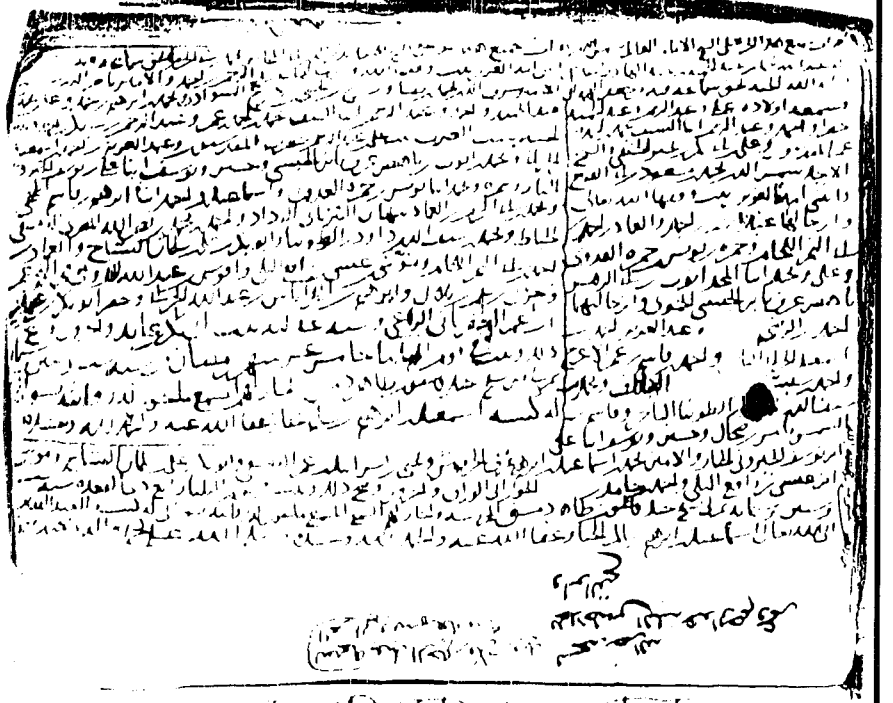

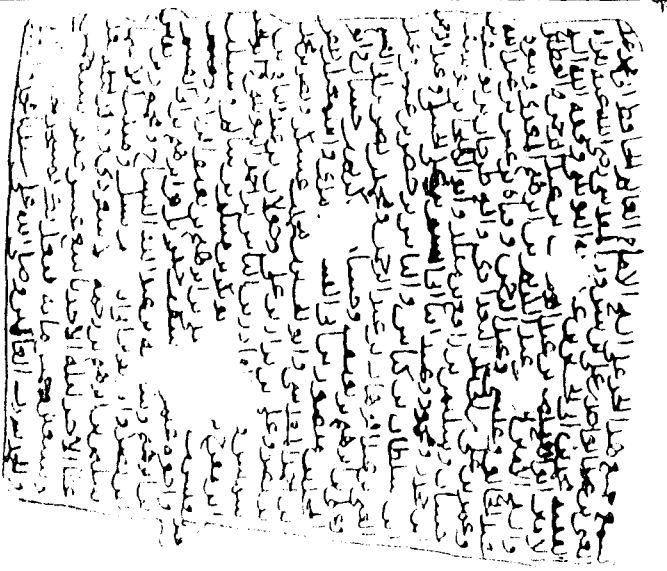

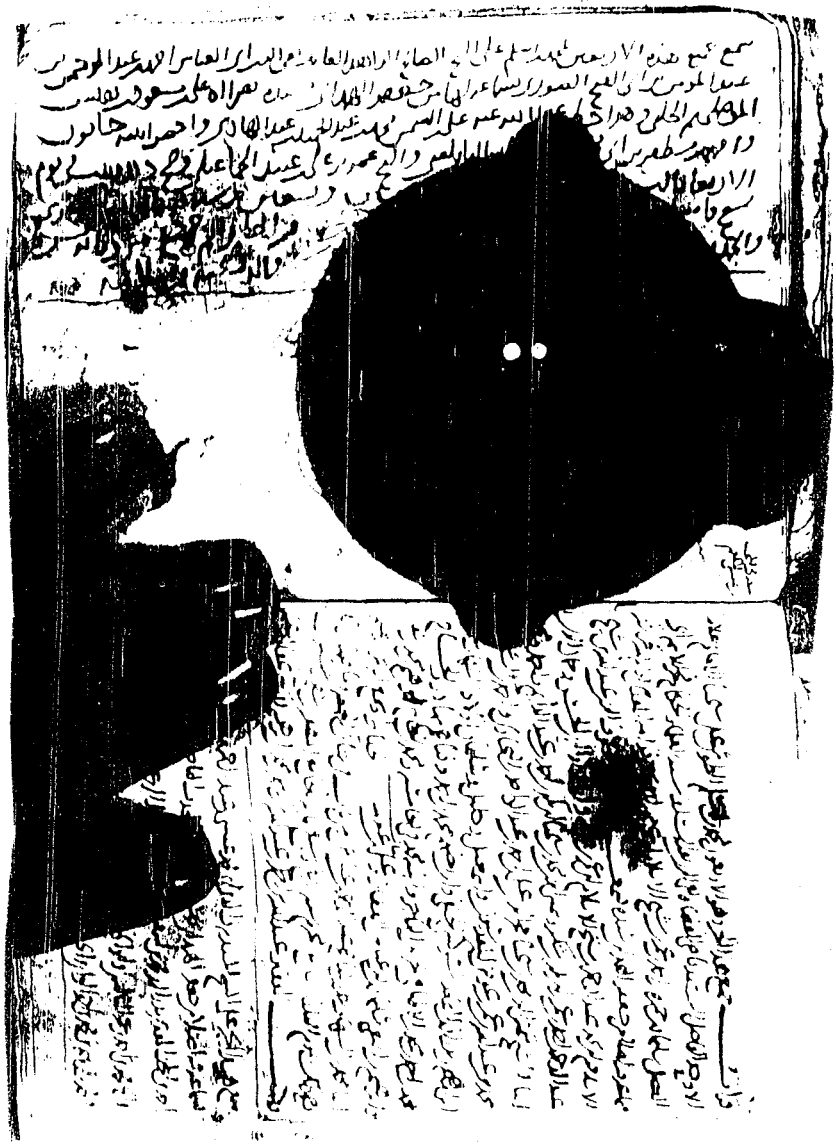

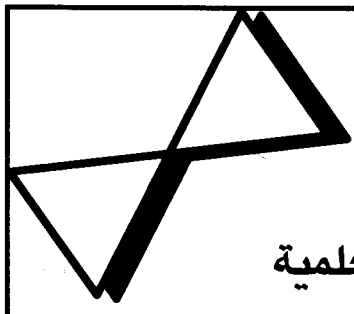

الفهارس العلمية

- فهرست الأحاديث والآثار.
- فهرست الأعلام.
- فهرست الموضوعات.

فهرست الأحاديث والآثار

الحديث والأثر	الرقم
(أ)	
ارجع فصلّ فإنك لم تصل	١٠
استقيموا ولن تحصوا	٢
أتى جبريل إبراهيم يوم التروية	١٨
اغسلنها بالماء والسدر	٢٨
أفضل الدينار دينار ينفقه الرجل على عياله	٣٤
أمرنا رسول الله ـ ﷺ ـ بسبع ونهانا عن سبع	٢٧
أمرنا رسول الله ـ ﷺ ـ بها[1] قبل أن تنزل الزكاة	١٦
أمك ـ ثم قال: ثم من؟ ـ قال: أمك (بهز بن حكيم)	١٩
أمني جبريل عند البيت مرتين	٩
إن أكمل المؤمنين إيماناً أحسنهم خلقاً	٣٥
إن الله ـ عز وجل ـ حرم الخمر والميسر	٣٩
إن للمسلم على أخيه ست خصال واجبة	٢٦
إنما الدين النصيحة	٣٧
إنما ذلك عرق وليس بحيضة	٧

(١) يعني: صدقة الفطر.

(ب)

بني الإسلام على خمس ١٤

(ج)

جعل رسول الله - ﷺ - فيكم المسح على الخفين ٥

(ح)

الحلال بين والحرام بين ٣٣

(ر)

الروحة والغدوة في سبيل الله ٢١

(ص)

الصلوات لوقتهن ٢٠

(ق)

قد جاءكم رمضان شهر مبارك ١٧

(ك)

كان رسول الله - ﷺ - يتوضأ بقدر المد ٣
كانت النفساء على عهد رسول الله - ﷺ - ٨
كبروا على موتاكم بالليل والنهار أربعاً ٢٩
كل صلاة لا يحضرها قلبك (أثر الحسن البصري) ١١
كل ميت يختم على عمله ٢٢

(ل)

لا إذاً يتركون جميعاً ٢٣
لا تنزل الرحمة على قوم فيهم قاطع رحم ٢٤
لا ينبغي لشيء أن يسجد لشيء ٣٦

الحديث والأثر	الرقم
لقد هممت أن آمر رجلاً يصلي بالناس	١٣
ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة	١٥
(م)	
ما حق امرىء مسلم يبيت ليلتين	٤٠
ما زال جبريل يوصيني بالجار	٢٥
ما من مسلم يحفظ على أمتي أربعين حديثاً	٤٢
ما من مسلم يعود مسلماً غدوة	٣١
مره فليراجعها حتى تطهر	٣٢
المسلم أخو المسلم	٣٨
من سلم المسلمون من لسانه ويده	١
من صلى على جنازة فله قيراط	٣٠
من غسل واغتسل يوم الجمعة	١٢
من لم يأخذ شاربه فليس منا	٤١
(هـ)	
هذا وضوء رسول الله ـ ﷺ ـ	٤
(و)	
وصفت لرسول الله ـ ﷺ ـ غسلاً من الجنابة	٦

فهرست الأعلام

(أ)

أبان بن أبي عياش: ١٠١
إبراهيم التيمي: ٤٨
إسحاق بن عبدالله بن أبي طلحة: ٥٨
إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق: ٧١، ٨٥
إسماعيل بن عبدالملك: ٩٦
أشرف بن محمد: ١٠١
أشعث بن أبي الشعثاء: ٨١
الأعمش (سليمان بن مهران): ٤١، ٥٢
أنس بن مالك: ١٠١
أوس بن أوس الثقفي: ٦١
أيوب السختياني: ٦٨، ٨٢، ٨٩

(ب)

البراء بن عازب: ٨١
بهز بن حكيم: ٧١

(ت)

تميم الداري: ٩٧

(ث)

ثوبان مولى رسول الله ﷺ: ٤١، ٨٩
ثوير بن أبي فاختة: ٨٥

(ج)

جابر بن عبدالله: ٨٣، ٩٦

(ح)

حبيب بن يسار: ١٠١
حجاج بن أرطاة: ٧٥
حجاج بن منهال: ٤٦، ٥٨، ٥٩، ٦٨، ٨٢، ٨٤، ٨٩
الحسن البصري: ٥٩
حفصة بنت عمر: ٨٢
حكيم بن حكيم: ٥٦
حكيم بن معاوية (والد بهز): ٧١
حماد بن زيد: ٦٨
حماد بن سلمة: ٨٢، ٨٤، ٨٩
حنظلة بن أبي سفيان: ٦٤

(خ)

خزيمة بن ثابت: ٤٨

(ر)

ربيع بن صبيح: ٥٩
رفاعة بن رافع: ٥٨

(ز)

زكريا بن أبي زائدة: ٨٨
زهير بن معاوية: ٥٤، ٦٣
زياد بن أنعم الأفريقي: ٨٠
زيد بن أرقم: ١٠١

(س)

سالم بن أبي الجعد: ٤١، ٥٢
سعيد بن علاقة (والد ثوير): ٨٥
سعيد بن مسروق (والد سفيان): ٤٨
سفيان الثوري: ٤٨، ٥٣، ٥٦، ٦١، ٦٥، ٦٦، ٧٣، ٨١، ٩٧، ٩٩
سلمة بن كهيل: ٦٦
سليمان بن يزيد: ٧٦
سهل بن سعد: ٧٣
سهيل بن أبي صالح: ٩٧

(ش)

شعبة بن الحجاج: ٤٦
الشعبي (عامر بن شراحبيل): ٨٨

(ص)

صفية بنت شيبة: ٤٤

(ط)

طاووس مولى ابن عباس: ٦٤

(ع)

عائشة: ٤٤، ٥٣
عبدالله بن أبي أوفى: ٧٦
عبدالله بن عمرو: ٣٩، ٦٩، ٧٥
عبدالله بن عيسى: ٦١
عبدالله بن لهيعة: ٧٣، ٨٣
عبدالله بن مسعود: ٦٣، ٧١
عبدالله بن يزيد (الحبلي): ٣٩
عبدالله بن يزيد (المقرىء): ٣٩، ٧٣
عبد خير: ٤٦
عبدالرحمن بن الحارث: ٥٦
عبدالرحمن بن زياد: ٣٩، ٨٠
عبيدالله بن عبدالله بن موهب: ٧٧
عبيدالله بن عمر: ٨٧، ١٠٠
عبيدالله بن موسى: ٥٣، ٦١، ٦٤، ٦٥، ٦٩، ٧٣، ٨٥، ٨٨، ٩٧، ١٠١
عروة بن الزبير: ٥٣
عطاء بن يزيد الليثي: ٩٧
عقبة بن عامر: ٧٣
عكرمة بن خالد: ٦٤
علي بن بذيمة: ٩٩

علي بن أبي طالب: ٤٦
علي بن عبدالأعلى: ٥٤، ٨٥
علي بن يحيى بن خلاد: ٥٨
عمرو بن شعيب: ٧٥
عمرو بن ميمون: ٤٨
عمرو بن يحيى:

(ق)

القاسم بن مخيمرة: ٦٦
قبيصة بن عقبة: ٥٦، ٦١، ٨١، ٩٧، ٩٩
قتادة بن دعامة: ٤٤
قيس بن حبتر: ٩٩
قيس بن سعد: ٦٦

(ك)

كريب: ٥٢

(م)

مالك بن عرفطة: ٤٦
محاضر بن المورع: ٥٢
محمد بن سيرين: ٨٢
محمد بن عبدالله بن عمرو: ٧٥
محمد بن عبيد: ٧٦، ٨٧، ١٠٠
محمد بن عمرو: ٩٠
مسة الأزدية: ٥٤
مشرح بن هاعان: ٧٣
معاوية بن حيدة: ٧١
معاوية بن سويد: ٨١
معلى بن هلال: ١٠١
موسى بن عبيدة: ٩٧
موسى بن يسار: ٩٧
ميمونة: ٥٢

(ن)

نافع (مولى ابن عمر): ٨٧، ١٠٠
نافع بن جبير بن مطعم: ٥٦
النضر بن شميل: ٧١
النعمان بن بشير: ٨٨

(هـ)

هشام بن عروة: ٥٣
همام بن يحيى: ٤٤، ٥٨

(و)

الوليد بن عبدالرحمن: ٨٤

(ي)

يحيى بن الحارث: ٦١
يحيى بن خلاد: ٥٨
يحيى بن عبيدالله: ٧٧
يحيى بن عمارة: ٦٥
يحيى بن يحيى: ٨٣
يزيد بن هارون: ٤٤، ٧٥
يعلى بن عبيد: ٤١، ٦٦، ٧٧، ٨٠، ٨٨، ٩٠

يعلى بن عطاء: ٨٤
يوسف بن صهيب: ١٠١

(الكنى)

أبو الأحوص: ٦٣، ٧١
أبو إسحاق: ٦٣، ٧١
أبو أسماء: ٨٩
أبو الأشعث الصنعاني: ٦١
أبو أيوب الأنصاري: ٨٠
أبو حازم: ٧٣
أبو الزبير: ٨٣، ٩٦
أبو سعيد الخدري: ٦٥
أبو سلمة بن عبدالرحمن: ٩٠
أبو سهل: ٥٤
أبو عبدالله الجدلي: ٤٨
أبو عمار: ٦٦
أبو قلابة: ٦٨، ٨٩
أبو نعيم: ٤٨، ٥٤، ٦٣، ٧١، ٨٨، ٩٧
أبو هريرة: ٦٨، ٧٧، ٨٤، ٩٠

(الأبناء)

ابن عباس: ٥٢، ٥٦، ٩٩
ابن عمر: ٦٤، ٨٧، ١٠٠
ابن أبي ليلى: ٦٩
ابن أبي مليكة: ٦٩

(الأمهات)

أم سلمة: ٥٤
أم عطية: ٨٢

فهرست الموضوعات

الموضوع	الصفحة
مقدمة التحقيق	٩
ترجمة المصنِّف	١٢
اسمه ونسبه ومولده	١٢
رحلاته العلمية وشيوخه	١٣
تلاميذه والآخذون عنه	١٧
مذهبه في الاعتقاد	١٨
زهده وعبادته	١٩
ثناء العلماء عليه	٢٠
آثاره العلمية	٢٢
وفاته	٢٣
نسخ كتاب الأربعين وَوَصْف النُّسخة المعتمدة في التحقيق	٢٥
إثبات نسبة الكتاب إلى المصنِّف	٢٦
عملي في تحقيق الكتاب	٣١
نماذج لصور من النسخة المعتمدة في التحقيق	٣٣
كتاب الأربعين	٣٧ - ٣٩
باب في الوضوء	٤١
باب كيف الوضوء	٤٦
باب في شَأْن المَسْحِ على الخُفَّيْنِ	٤٨
باب في شأن الغسلِ من الجنابة وما فيها	٥٢
باب في شأن المُسْتَحَاضَةِ وما فيها	٥٣
باب في شَأْنِ النُّفَسَاءِ وما فيها	٥٤
باب في شَأْنِ مَواقيتِ الصَّلاةِ وما فيها	٥٦
باب في شَأْنِ الصَّلاة وما فيها	٥٨

الموضوع	الصفحة

باب في شَأْنِ الجُمُعة وما فيها ٦١
باب في شَأْنِ مَن يَتخلَّف عن الجُمُعة ٦٣
باب في شَأْنِ الزَّكاة وما فيها ٦٤
باب ما تجبُ فيه الزَّكاة ٦٥
باب في شَأْنِ زكاةِ الفِطْرِ ٦٦
باب في شَأْنِ الصَّومِ وما فيه ٦٨
باب في شَأْنِ الحجِّ وما فيه ٦٩
باب في شَأْنِ برِّ الوالدين وما فيه ٧١
باب في شَأْنِ فَضْلِ الجهاد وما فيه ٧٣
باب في شَأْنِ صِلَةِ الرَّحم وما فيها ٧٥
باب في شَأْنِ حَقِّ الجَار وما فيه ٧٧
باب في شَأْنِ حقِّ المسلم وما فيه ٨٠
باب في شَأْنِ ما أمرنا رسول اللّه ﷺ بسبعٍ ونهانا عن سبعٍ ٨١
باب في شَأْنِ غسل الميِّتِ وما فيه ٨٢
باب في شَأْنِ التَّكبير على الجنازة وما فيها ٨٣
باب في فَضْلِ من صلَّى على جنازة ٨٤
باب في شَأْنِ عِيَادة المريض ٨٥
باب في شَأْنِ طَلاَق السُّنَّة وما فيها ٨٧
باب في شَأْنِ التِّجارة وما فيها ٨٨
باب في حقِّ العِيَالِ وما فيه ٨٩
باب في شَأْنِ حقِّ المرأة على الزوج ٩٠
باب في شَأْنِ حقِّ الزوج على المرأة ٩٦
باب في شَأْنِ نصيحة المسلمين ٩٧
باب في شَأْنِ الخَمْر وما فيها ٩٩
باب في شَأْنِ الوَصيَّة وما فيها ١٠٠
باب في أَخْذِ الشارب وما فيه ١٠١
صور السَّماعات الموجودة على طُرَّة الكتابِ وفي آخره ١٠٣
الفهارس العلمية ١١١
فهرست الأحاديث والآثار ١١٣
فهرست الأعلام ١١٦
فهرست الموضوعات ١٢١